وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية
- دراسة حالة : بلدية بوسعادة -

مذكـرة مقدمــة لنيل شهادة ماستـر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
فرع: إدارة و حكامة محلية

إعداد الطالبة :
❖ فيلالي خديجة

إشراف الدكتور :
سليمان ملوكي

السنة الجامعية : 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله تعالى في كتابه العزيز :((يرفع الله الذين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)) من الآية 11 من سورة المجادلة .

ويقول أيضا : ((قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولوا الألباب)) من الآية 10 من سورة الزمر.

يقول شفيع الأمة صلى الله عليه وسلم : " من سلك طريقا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع وان العالم لا يستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء وان العلماء ورثة الأنبياء وان الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه اخذ بحظ وافر "

رواه ابو داود والترمذي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال الله تعالى " لئن شكرتم لازيدنكم "

نحمد الله الذي أعانني ومنحني الصبر والقوة الذي لولاه ما كان لي إن نكتب حرفا أو نخط كلمة لانجاز هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ المشرف ملوكي سليمان الذي لم يبخل علي طوال خطوات هذا العمل

و بأطيب العرفان و جزيل الامتنان و فائق التقدير و الاحترام نتقدم بالشكر الجزيل إلي كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

و الشكر كذلك إلي كل أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

إهـــداء

أهدي ثمرة مجهودي إلي التي كبرت معها و هي تراعيني بالحنان و الدعاء، إلي من لو كتبت لها لجف القلم قبل إن أتم حقها في الشكر و العرفان إلي حبيبتي و نور دربي و جلاء همي و شمعة علمي في صغري و منارتي في كبري أماه فاطنة

إلي منارتي الثانية و شعلة الإيمان و التضحية إلى من وقف معي يومها على عتبة ولوج الجامعة لأول مرة أقول ها أنت تقف معي على عتبة التخرج حاملة ثمرة مجهودك و عطاءك الكريم و دعاءك السديد أبي شلالي حفظك الله و أدامك نعمة لا تزول

كما اهدي عملي إلى أشقائي محمد و عيسى و إلي شقيقات سعدية فرح و فاطمة متمنية لهم النجاح و التوفيق و هم الذين تحملوا معي مشوار الدراسة بالدعم و التحفيز لكم مني كل الشكر و العرفان

إلى فرحة المنزل ومنبع سروره الكتكوتين مريم و زينب

إخوتي و أخواتي في المشوار الجامعي

إلي من جمعتني بها الظروف لتكون سندي و التي طالما شجعتني صديقتي جويدة و التي أتمنى لها المزيد من التألق و النجاح

إلى من جمعهم القدر معي في غرفة واحدة سليمة سميحة حنان رتيبة صبرينة

إلي كل الأهل و الأقارب

مقدمـــــــة

مقدمة

تعد عملية التنمية بصفة عامة و التنمية المحلية بصفة خاصة أحد أهم الأهداف التي سعت الدولة إلى تحقيقها،أي يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة الركود و الضعف إلى حالة التقدم و الرفاهية و الارتقاء إلي ما هو أفضل،و كذلك تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة.

ونظرا لأهمية التنمية المحلية اتجهت الجزائر إلى الاهتمام أكثر بالجماعات المحلية كونها تشكل اللبنة الأولى و الخلية القاعدية في هرم الدولة و كونها تتحكم في العمليات الإدارية المختلفة من تخطيط توجيه و رقابة و إشراف و المتابعة، و هي التي يمكن لها حصر الحاجات الملحة و تحديد أولويات العمل الواجب القيام به كما جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلي توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية التنمية و النهوض بالمجتمع المحلي في جميع المجالات بصفة عامة ، و لذلك سعت الجزائر إلى القيام بتطوير نظام الجماعات المحلية من خلال إصدار قانون البلدية 90-08 و قانون الولاية 90-09ثم القانون الجديد للبلدية 11-10 و قانون الولاية 12-07.

لقد أصبحت الجماعات المحلية اليوم ذات اختصاصات واسعة باعتبارها مؤسسات للتنمية المحلية بكل أبعادها و هي تشكل الوسيط بين المواطن و الإدارة المركزية.

ومن هذا المنطلق أحاول في هذه الدراسة تحديد وظائف و أدوار الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية.

الإشكالية

من أجل دراسة الموضوع رأيت أن تكون الإشكالية على النحو التالي:

كيف تساهم الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ؟

و يتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية يكن إجمالها فيما يلي:

- ما المقصود بكل من الجماعات المحلية و التنمية المحلية؟

- ما واقع الجماعات المحلية و التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هي الوسائل التي تعتمدها الجماعات المحلية حتى تقوم بمهامها الموكلة إليها؟
- ما هي الصعوبات و العراقيل التي تعترض التنمية المحلية؟وما هو السبيل إلى تجاوزها؟

فرضيات الدراسة

حتى أتمكن من دراسة هذا الموضوع قمت باقتراح الفرضيات التالية:

- الجماعات المحلية هي الأداة الضرورية لتحقيق التوازن بين الأقاليم في عملية التنمية المحلية إذا ما توفرت لها الوسائل الملائمة و الدعم اللازم في إنجاح خطط التنمية المحلية
- إن فشل الجماعات المحلية في الوصول إلى تنمية محلية ناجحة يعود إلي عدم التناسب بين حجم الصلاحيات الممنوحة و الإمكانيات المتاحة.
- الجماعات المحلية تحقق الاستقرار وتساهم في الكشف عن المصادر المحلية وحسن استخدامها.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن الجماعات المحلية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية و الهيئة الأساسية لها، و هذا بحكم قربها من المواطن و قد و ضعت أساسا بهدف التسيير شؤون المواطنين وتحسين أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية الصحية و حتى البيئية.

كما أن التنمية الوطنية لا تتحقق إلا بدفع عجلة التنمية المحلية في كافة الولايات و البلديات و لذلك أصبحت الجزائر تولي اهتمام كبيرا للنظام اللامركزي.

كما أن الجماعات المحلية هي نقطة البداية في إرساء نظام ديمقراطي يحقق المشاركة الشعبية و يحقق الاستقرار من خلال شعور المواطن بتواجد الدولة و حضورها الفعلي إلى جانبه و في خدمة مصالحه.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة فهم أعمق لموضوع التنمية بشكل عام و التنمية المحلية بشكل خاص.
- تحديد الإطار القانوني للجماعات المحلية و إبراز وظائفها دورها في عملية التنمية المحلية.
- كما تهدف إلى إبراز التحديات و العراقيل التي تحد من عمل الجماعات المحلية في أداء مهامها.
- محاولة تشخيص إمكانيات بلدية بوسعادة و آفاق لتنمية المحلية بها.

أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

- الرغبة في الكشف و التعرف أكثر على السياسات التنموية المحلية في الجزائر.
- الرغبة الذاتية في معرفة ما تقوم به بلدية بوسعادة من أدوار في تحقيق التنمية المحلية و النهوض بمجتمعها المحلي.
- لقد أصبحت التنمية المحلية أحد المواضيع الهامة حيث أصبحت تحتل جزءا مهما في برامج الحكومة لجزائرية وأحد أهم أولوياتها.
- زيادة التوجه العالمي نحو اللامركزية الإدارية و الاهتمام بها.
- نقص الدراسات التي تتعلق بدور الجماعات المحلية في التنمية المحلية.

منهجية الدراسة :

اعتمدت في هذه الدراسة على:

الاقتراب القانوني المؤسسي:

فالاقتراب القانوني يركز في دراسته على الجانب القانوني أي على مدى التزام الظواهر بالمعايير القانونية و مطابقة الفعل مع القانون .

أما الاقتراب المؤسسي فهو يهتم بالأبنية و الهياكل و الأطر الرسمية، و يعتمد هذا الاقتراب على الشرح و التفصيل الوصفي للمؤسسة ونحن بصدد دراسة الجماعات المحلية لابد من التطرق إلى النظام القانوني لها.

المنهج الوصفي التحليلي : : تم الاعتماد على هذا المنهج بهدف وصف و تحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع وقد كان هذا المنهج هو انسب المناهج لتحقيق هذه الأهداف لأنه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق و تحليل موضوعي للظاهرة محل الدراسة و من ثم استخلاص أهم النتائج بشكل علمي منظم وعليه سوف يعتمد عليه الباحث في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث و تحديد مفهومها و مستوياتها المختلفة.

المنهج التاريخي: : يساعد هذا المنهج في دراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة واعتمدت عليه كونه يتناول التطور التاريخي للجماعات المحلية.

منهج دراسة حالة :و لضرورة تحديد و حصر الدراسة في نموذج بوسعادة فقد انتهجت هذا المنهج حتى أتمكن من دراسة الموضوع من مختلف الجوانب به ميدانيا وبالتالي معرفة ما تقوم به الجماعات المحلية من دور في تحقيق التنمية المحلي في هذه المنطقة.

الدراسات السابقة :

إن المراجع التي اعتمدت عليها في دراستي لا أستطيع أن أحددها في مجال معين، بل أينما و جدت ضالتي فثم مرجعي، و لكن سأعتمد بشكل كبير على المراجع العامة المتخصصة وبصفة أكثر المصادر الرسمية من القوانين و اللوائح التنظيمية المختلفة.

نجد بعض الدراسات التي عالجت موضوع الجماعات المحلية و أخرى موضوع التنمية المحلية، و من بين هذه الدراسات :

- كتاب بعنوان شرح قانون البلدية لكاتبه عمار بوضياف و الذي تناول فيه شرح لقانون البلدية 11-10و أبرز فيه هيئات البلدية و أهم أدوارها في مجال التنمية المحلية.
- كتاب بعنوان تنمية المجتمعات المحلية للكاتب خاطر مصطفى خاطر حيث عمد من خلاله إلى

أهمية الفرد في تحقيق التنمية على المستوى المحلي وإبراز أهم العوائق التي تحد من عملية التنمية المحلية.

و كذلك مقال للأستاذ ناجي عبد النور في مقاله نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة حيث تناول من خلاله الإطار القانوني للإدارة المحلية كما أبرز دور هذه الأخيرة في التنمية الشاملة وأيضا ابرز العراقيل التي تؤثر على فاعلية أداء الإدارة المحلية لوظائفها.

خطة الدراسة

لقد قسمت الدراسة إلى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة حيث تناولت في الفصل الأول الإطار العام للجماعات المحلية و التنمية المحلية من خلال إبراز مفهوم كل منهما و ذكر و وظائف الجماعات المحلية و كذلك مرتكزات التنمية المحلية، أما في الفصل الثاني فقد تم التطرق إلي مسؤولية الجماعات المحلية اتجاه التنمية المحلية من خلال إبراز و واقع الجماعات المحلية في الجزائر و دورها في التنمية المحلية، و أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية، أما في الفصل الثالث فقد تم التطرق إلى التنمية المحلية في بلدية بوسعادة و ذكر إمكانيات البلدية و آفاق التنمية فيها، وخاتمة.

الفصل الأول

الإطار العام للجماعات المحلية والتنمية المحلية

حظي موضوع الجماعات المحلية باهتمام متزايد من طرف مختلف الدول و ذلك لما لها من أهمية كبيرة للنهوض بالمجتمع المحلي خاصة و الدولة بصفة عامة نحو الأفضل حيث منحت الدول في إطار اللامركزية دور أكبر في عمليات التنمية المحلية بكل أبعادها المختلفة من إقتصادية و إجتماعية وحتى الثقافية إذ أصبحت المسؤول المباشر على القيام بالمشاريع على مستوى إقليمها.

ومن هنا سوف أتطرق لمفهوم الجماعات المحلية ومعرفة أهم وظائفها و كذلك التنمية المحلية و أهم أهدافها.

المبحث الأول: مفهوم الجماعات المحلية:

تحتل الجماعات المحلية مركزا هاما داخل الدولة، كما تقوم بدور فعال في التنمية فهي تتميز بكونها إدارة قريبة من المواطنين ونابعة من الشعب، وهي بمثابة أداة تنقل مشكلات المجتمع وحاجاته من جانب وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات من جانب آخر وبالتالي فهي وحدة أساسية لابد منها.

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية:

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية، مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى، وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وقد أصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية ويمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي[1].

[1] لخضر مرغاد، " الايرادات العامة للجماعات المحلية "، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، عدد 17 فيفري 2005 .

كما عرفت بأنها جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنها تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات السكن، التشغيل، التهيئة العمرانية و التعمير[1].

وتعرف الجماعات المحلية كذلك بأنها عبارة عن مجموعة من السكان يسكنون حدودا ترابية معينة من خريطة الدولة يتميزون بخصائص محددة وبقيم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والأعراف التي تقررها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجلس الجماعي الذي يشرف على تنظيم الشؤون العامة للجماعة وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة كما يعمل على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الإقليم ومع الجهة وعلى المستوى الوطني [2] والى جانب هذا التعريف الكلاسيكي أصبحت الجماعات المحلية المعاصرة تفترض وجود شرطين هما التدبير الحكيم وتقديم الخدمة الأفضل فضلا عن تمتين أسس الديمقراطية المحلية والحرص على كون الجماعات المحلية هي لبنة مندمجة ومتراصة بحيث تنتخب الجماعة ممثلين لهم ليشاركوا في إدارة الشأن المحلي للجماعة وتنميتها إقتصاديا وثقافيا عن طريق تنمية مواردها المالية وتجهيزها بمختلف حاجات السكان في مختلف الميادين من سكن، صحة وتعليم ....إلخ [3]

---

[1] فريدة مزياني، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة، عدد 06 .2009، ص 54.

[2] محمد الحنفي، هل يمكن اعتبار الجماعات المحلية أدوات تنموية،انظر الموقع www.ahwar.org/debat/show_art.asp ? Aid=20409.?

[3] عيسى بدة ، مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية عين الريش ولاية المسيلة (2001-2007) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التفسير 2007-2008، ص20

خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بالخصائص:

– الاستقلالية المالية: إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة كما أن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي.

– الاستقلالية الإدارية: وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الاستقلالية بمزايا منها:

– تخفيف العبء على الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.

– تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية. [1]

– تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية

– إدارة المرافق المحلية بفعالية والتخفيف من الأعباء المترتبة عن انشغال السلطات المركزية بالأمور الإدارية البحتة التي في الإمكان إسنادها إلى مؤسسات إدارية محلية بهدف التفرغ للمهام القومية المستعصية والخطيرة كالدفاع والسياسة الخارجية[2]

– إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية بهدف تربيته تربية سياسية وزيادة وعيه السياسي وتحضيره للمناصب السياسية الوطنية، وكذا يهدف التوسع في الأخذ بمبادئ الديمقراطية.

---

[1] لخضر مرغاد، مرجع سابق .

[2] عبد القادر عكوشي، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع، 2004-2006،-ص55 .

– التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية وضمان فعاليتها فيما يخص استفادة كل المواطنين دون استثناء، وتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية في جانب توزيع الدخول المترتبة عن الضرائب وغيرها التي يحصل عليها من المواطن بصفة أساسية [1] .

المطلب الثاني: نشأة وتطور الجماعات المحلية:

"خلق الله سبحانه و تعالى الإنسان عاجزا عن العيش منفردا، فتجمع في صورة أسر بدائية يتحمل فيها عبئ الكفاح في سبيل لقمة العيش، ثم تجمعت هذه الأسر بحثا عن المأوى والمرعى والأمن وتكونت هذه المجموعات في شكل قبائل بقصد إشباع حاجاتها الأمنية والاقتصادية والروحية، وكان صاحب السلطة والسيادة في القبيلة أقواها عائليا، وبعد ذلك نشأت أفراد هذه القبيلة لغة واحدة للتفاهم بين أفرادها، ومع مرور الزمن تواجدت على أرض الواقع ممارسات أصبحت فيما بعد تقليدا لها قوة القانون ولم يكن لارتباط الفرد الوثيق بقبيلته ولا لسلطة رئيس القبيلة على أفرادها من مبرر في أذهانهم سوى أن هذه السيادة والسلطة هي الأساس الوحيد لضمان استقرارهم وتوفير الأمن لهم.

لم يكن النظام القبلي لقلة أفراده وارتباطهم بروابط القربى يسمح لرئيس القبلية بأن يكون معزولا عن أفرادها ولا أن يشغ نشاطهم لصالحه بعيدا عن الأفراد الآخرين كما أن حياة المرعى والصيد التي كانت تعيشها القبيلة لم تكن لتسمح بالاستبداد بأفرادها، إذ أن هذه الحياة بطبيعتها تقوم على الحرية والحماية الجماعية تحت راية رئيس القبيلة ومجلسها الذي يختاره أفراد القبيلة، ويعتبر مجلس القبيلة وسلطة رئيس المجلس القبيلة هي الصورة البدائية لنشأة السلطة المحلية[2] .

وحينما ظهرت حرفة الزراعة إستقر الأفراد في بعض المناطق الزراعية واحترفوا الزراعة تغيرت حياة الناس وتكونت بذلك القرى ثم المدن وظهرت وظائف جديدة كالتجارة والحدادة وصناعة

---

[1] المرجع نفسه، ص 55.

[2] الصالح ساكري، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية دراسة ميدانية بولاية باتنة ثلاث بلديات (باتنة قسديس – عين التوتة، نموذجا ،رسالة ماجستير، جامعة باتنة كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2007-2008- ص ص170،171

الأدوات وإصلاحها، وظهرت مهنة الحراسة كحراسة المزروعات والمحاصيل وظهرت فكرة السلطة الإدارية التي تفض المنازعات وتنظم العلاقات بين أفراد القبيلة[1].

وبعد تراجع النظام القبلي في أداء وظائفه الأساسية في كثير من التجمعات السكانية نشأت الدولة التي تعتبر أهم شخصية إقليمية برزت إلى حيز الوجود في العصر الحديث حيث تحولت السلطة إلى حكومة والتقاليد إلى قوانين ، وكانت الدولة تقوم بإدارة جميع المرافق المهمة كالدفاع عن الدولة من الخارج وحماية أمنها من الداخل وإقامة العدل وتوفير الخدمات للمواطنين جميعا.

وبمرور الوقت اتسعت وظائف الدولة وشملت أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة، ثم أفرزت الثورة الصناعية خلال القرن 18 مدى حاجة الدولة إلى التخطيط ووضع برامج التنمية وضرورة تدخل الدولة المباشر والمستمر في حياة الأفراد لتنظيم حركة المجتمع على النحو الذي يكفل نجاح تنفيذ الخطط والبرامج، ولقد ترتب على ذلك قيام الدولة بتدعيم جهازها الإداري بما يمكنها من أداء المسؤوليات المنوطة بها ولكن مع زيادة الأعباء على أجهزة الدولة أصبح الجهاز الإداري غير قادر على مواجهة التحديات المستمرة والمتزايدة وبالتالي أسندت الدولة جانب من مهام وظيفتها إلى الأفراد لمباشرتها بواسطة هيئات محلية تمثلهم في أقاليم الدولة حتى يساعد ذلك على سرعة البث في المسائل والقضايا المحلية المطروحة.

إن تعدد وظائف الدولة واتساع رقعة الدولة الحديثة أدى إلى ضرورة قيام الدولة بتنظيم إدارة جميع المصالح على الصعيدين الوطني والمحلي وذلك بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية [2].

ومنذ النصف الثاني من القرن 20 اتجهت الدول المتقدمة والدول النامية نحو الأخذ بنظم الإدارة المحلية وهذا نتيجة لعدة متغيرات سياسية أو تكنولوجية أو ثقافية حدثت في العالم

---

[1] المرجع نفسه، ص171.

[2] الصالح ساكري، مرجع سا بق ، ص 172.

القرن 20 كان أثرها الرئيسي في تغير أسلوب إدارة المجتمعات المحلية، ومع استقلال الدول النامية من ربقة الاستعمار الغربي قامت الحكومات في الدول النامية بتطبيق العديد من سياسات الإصلاح بهدف التخلص من كل أشكال الحكم ونظم الإدارة التي فرضها عليها الاستعمار.

ومن بينها الجزائر من خلال إصلاح نظام الجماعات المحلية بإصدار قانون البلدية في 1967 وقانون الولاية في 1969 والهدف منها إعادة تحديد الوحدات الإدارية للجزائر ومهامها وإتاحة قدر أكبر من اللامركزية، ومع ظهور فكرة الدولة الخادمة والتي تعمل على خدمة المجتمعات وليس فقط حراستها وتقوم بإشباع حاجات المواطنين طرحت الديمقراطية خيارا إستراتيجيا على نطاق واسع بين الدول المتقدمة والنامية وطالبت بحكم الشعب من الشعب ولتحقيق ذلك كان من المتعين أخذ رأي الشعب فيما يقدم لهم من الخدمات والسياسات [1].

أهم الأسباب التي أدت إلى الأخذ بها:

تعتبر الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول ويمكن حصرها فيما يلي:

1) **تزايد مهام الدولة:** لقد كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها، والمتمثلة في الإدارة المحلية، فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية [2].

2) **التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة:** تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية فهناك المناطق الساحلية والمناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها، كما تختلف من حيث تعداد السكان إلى جانب وجود المدن المكتظة بالسكان، مدن قليلة السكان، مناطق تزخر بالإمكانات السياحية

[1] المرجع نفسه، ص 173

[2] نسمة عولمي ، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقي، عدد 4، ص 158

ومناطق لا تتوفر على هذا العامل، هذا الاختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي والسكاني إلى جانب العامل المالي يفرض بالضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها وإمكانياتها وموقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة وكلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الإقليم مواكب لتطورات التنمية الإقليمية كلما كان التسيير أحسن.

3) **تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي**: تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية فالمركزية الإدارية لا تحقق الديمقراطية ولا تعد كافية لوحدها لإدارة كافة المرافق العامة في الدولة لذا ظهرت اللامركزية الإدارية باعتبارها أحسن الأساليب لتسيير المرافق المحلية فالجماعات المحلية لها دور بارز ومهم في التسيير كونها أقرب إلى المجتمع المحلي[1]. فاللامركزية تحسن من أداء وتنظيم الخدمات، وتزيد من كفاية القطاعات وبالتالي هي محفز أكثر لجلب المستثمرين[2].

أساليب تشكيل المجالس المحلية:

1-**أسلوب الانتخاب**: ويتم فيه انتخاب كامل أعضاء المجلس المحلي مباشرة من قبل سكان الوحدة المحلية ويجري ذلك بواسطة قيام عدد من سكان المنطقة بترشيح أنفسهم للانتخابات بشكل مستقل أو ضمن قائمة أحد التجمعات السياسية وهناك العديد من الدول التي تأخذ بهذا الأسلوب[3] باعتباره الأكثر ديمقراطية واحتراما لحق المواطنين في ممارسة حقهم الانتخابي،

---

[1] المرجع نفسه، ص 159

[2] -decentralization, local development and social cohesion an: analytical review, may, 2009,p10

[3] خالد سمارة الزغبي، تشكيل المجالس المحلية واثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية – دراسة مقارنة- المملكة المتحدة – فرنسا – يوغسلافيا – الأردن : الطبعة 3 الأردن، مكتبة دار الثقافة، 1993 ص64.

ويؤكد أصحاب هذا الأسلوب بالتأكيد على أسلوب الانتخاب باعتبار أن وجود أعضاء منتخبين سيحول دون أن تمارس السلطة المركزية ضغوطا عليهم حيث أن ولاءهم يكون في المقام الأول للمواطنين الذين انتخبوهم باعتبارهم مصدر سلطتهم ووجودهم[1]

2-**أسلوب التعيين:** إن أصحاب اتجاه أسلوب التعيين يؤكدون على تحقيق اعتبارات الكفاية والفعالية الإداريتين بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى لاعتقادهم أن الظاهرة المحلية ظاهرة إدارية بحتة خلقت من أجل أن تشارك السلطة المركزية في أدائها لمهامها الإدارية الجديدة وبالتالي فإنهم يرون أن تشكيل هذه المجالس التي تشرف على إدارة وتسيير المجتمع المحلي لابد أن يراعى فيه:

- توفر عناصر أو الأعضاء ذوي الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية كشرط للقيام بهذه الوظيفة، وأن أسلوب الانتخاب لا يكفل في الغالب للجماهير المحلية على اختيار الممثلين الحقيقيين لمصالحهم فأسلوب التعيين يسمح بالاستفادة من خبرة وكفاءة بعض الأشخاص.

- ضرورة الارتباط بين المستوى المحلي والمستوى المركزي حيث أن أسلوب الانتخاب مثلا يمنح الهيئات المحلية لدرجة كبيرة من الاستقلالية قد تجعلها تفكر في الانسلاخ عن الحكومة المركزية وبالتالي المساس بالوحدة الوطنية للدولة[2]

3) **الأسلوب المختلط:** أي أسلوب الجمع بين الانتخاب والتعيين حيث يقوم سكان الوحدة المحلية بانتخاب عدد من أعضاء المجلس المحلي بشكل مباشر بحيث تكون الأكثرية لهؤلاء الأعضاء المنتخبين وتقوم السلطات المركزية ممثلة في وزارة للإدارة المحلية أو إحدى الوزارات الأخرى وبناء

[1] محمد علي الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن بريطانيا – فرنسا – مصر دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1 عمان: دار الثقافة 2009 ص68.

[2] الطاهر بن خرف الله، النخبة المحلية في الجزائر، دراسة اجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين الجزء الأول، النخبة المحلية في ظل نظام الحزب الواحد (1962-1989) الجزائر، 2011- ص28.

على توصية من ممثل السلطة المركزية في المنطقة المحلية بتعيين عدد من الأشخاص والهدف من ذلك هو دعم المجلس المحلي بالكفاءات عن طريق تعيين أشخاص مؤهلين لهذه الغاية[1].

المطلب الثالث: أهداف ووظائف الجماعات المحلية:

- **أهداف الجماعات المحلية:** هناك أهداف متعددة منها سياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية:

1- **الأهداف السياسية:** ترتبط أساسا هذه الأهداف بمبدأ تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب وهو مبدأ أساس الإدارة المحلية الذي يحقق أهدافا منها:

- الديمقراطية: حيث تعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، هذه الديمقراطية قد تمثلت في المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات وتعتبر الإدارة المحلية جزء لا يتجزأ إن لم تكن أساسا وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، والحقيقة أن إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدربهم على أصول العمل السياسي وينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية.

- دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي: ففي الدول التي لم تستطع أن تحقق وحدة سياسية قوية الأركان فإن نظام الإدارة المحلية المطبق فيها يجب أن يسعى إلى تدعيم وتأكيد الوحدة الوطنية والقضاء على أي تسلط للقوى السياسية داخل الدولة[2].

فنظام الإدارة المحلية السليم يجب أن لا يؤدي إلى ظهور مثل هذه القوى القادرة على أن تنافس أو تعارض الحكومة المركزية أو لا تمتثل للسياسة العامة التي تضعها وتدرسها هذه الحكومة.

- إن نظام الإدارة المحلية يهدف إلى تقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك بتوزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها الدول في الداخل أو الخارج.

---

[1] خالد سمارة الزغبي ،مرجع سا بق ، ص 64.

[2] المرجع نفسه، ص ص 42 ، 46 .

2- **الأهداف الإدارية:** وتتضمن تحقيق الكفاءات الإدارية حيث تلعب كفاءة الإدارة دورا فعالا وأساسيا في إدارة المحليات للخدمات المختلفة وكذلك في أداء الوظائف العامة التي يصطلح بها المجلس المحلي بكفاءة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل، وكما أن نظام الإدارة المحلية تساهم في القضاء على الديمقراطية التي تلازم تركيز السلطة الإدارة حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون لرقابة وأشراف المستفيدين بها.

- كما يساهم نظام الإدارة المحلية في التخفيف من الأعباء الملقاة على السلطات المركزية حيث تتولى المجالس المحلية إدارة الأنشطة المحلية بما يتيح الفرصة للسلطات المركزية للتفرغ للمسائل ذات الأهمية القومية.

3) **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.

- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.

- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصادي على المستوى المحلي[1].

4) **الأهداف الاجتماعية:** تتركز الأهداف الاجتماعية للإدارة المحلية في:

- الإدارة المحلية وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية وبذلك يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية.

[1] محمد علي الخلايلة، مرجع سا بق ، ص ص 63،62

– إن الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وذلك لأن إدارة المصالح المحلية تتفق وحاجات المجتمع المحلي وتحقق ميوله.

– تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه بمعنى معاملته ككائن اجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه وينتمي معهم إلى بيئة محلية معينة يؤثر فيها ويتأثر بها ورغبته في الإدارة وانتخاب من يمثله[1].

وظائف الجماعات المحلية:

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسستها المختلفة من ولاية وبلدية وما يتبعها من مصالح وأقسام ويمكن أن نحصر هذه الوظائف في:

1- الأمن والنظام العام: أي تسيير الشؤون المحلية وتنظيمها و تأطيرها، كما تعمل كذلك على صياغة المؤسسات وتفعيل عملها وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في راحة المواطنين من كهرباء، غاز، غذاء، صحة وتهيئة عمرانية وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام.

2- المصلحة العامة المحلية: وهنا تتعلق بتنظيم الحالة المدنية وتسييرها من خلال الاعتماد على سجلات و ميكانيزمات تنظيمية خاصة بكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات وغيرها ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام التنظيمية الضرورية للمواطن، وللدولة على حد سواء وتقوم أيضا مؤسسات الإدارة المحلية فيما يخص مهام تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية فالأهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات للمواطنين وتحسينها أدرجت في أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية باعتبارها أكثر قربا من المواطن وأكثر تمثيلا للدولة وأكثر تعاملا مع متطلبات المجتمع على المستوى المحلي.

[1] خالد سمارة الزغبي، مرجع سا بق ، ص 47

3- الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن وتتم هذه العملية بإشراك المواطن في مجريات الحياة التنظيمية المحلية وأعلامه بما يجري بالإضافة إلى مهمة استقبال الزوار وتبسيط إجراءاتها وتنشيط الاتصال وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وإدارته[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية:

يحتل موضوع التنمية والتنمية المحلية مكانا بارزا بين مواضيع الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية، ذلك أنها عملية وخطة وبرنامجا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم والارتقاء به إلى ما هو أفضل وتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، وسوف نتطرق لمفهوم التنمية والتنمية المحلية وأهم مجالاتها.

المطلب الأول: تعريف التنمية:

البدايات التاريخية لظهور مفهوم التنمية:

لقد كان الاهتمام بالتنمية في البداية من الناحية التاريخية منصبا على الجانب الاقتصادي إلى حد كبير باعتباره العنصر الوحيد للتنمية وتعود هذه الفترة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة فكان ظهور مصطلح التنمية على يد الاقتصادي " آدم سميث " فأطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، غير أنه لم يستعمل منذ ذلك الحين إلى غاية الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحات السائدة آنذاك كانت التقدم المادي والتقدم الاقتصادي اللذان أستخدما للإشارة إلى حدوث تطور في المجتمع وعند إثارة مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية تم استعمال عبارات التصنيع والتحديث، وغداة الحرب العالمية الثانية استعمل "يوجن ستيلي"Eugene Staley مصطلح التنمية ذي الدلالة المعاصرة حين إقترح خطته لتنمية العالم ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين في مرحلة تميزت بتصاعد حركات التحرر والاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر حيث ظهرت التنمية كحقل يهتم بتطوير تلك البلدان المستهدفة وتوجيهها نحو

[1] عبد القادر عكوشي ، المرجع سا بق ،ص 51.

الديمقراطية [1] وعلى الرغم من شيوع المصطلح والاهتمام به فإن مفهومه محاط بالالتباس لتعدد الاتجاهات النظرية الخاصة به حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية من الناحية الاقتصادية وفريق آخر ركز على الجانب الاجتماعي وآخر على الجانب السياسي ...إلخ، ويتضح من هذا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من العلماء وأصبح ينظر إليه من كل الجوانب.

تعريف التنمية:

التنمية عملية متعددة الأبعاد وبالتالي فهي ليست ظاهرة اقتصادية فقط وإنما تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسات الوطنية وتعمل على تسريع النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفوارق الإقليمية ومكافحة الفقر وهي بهذا المعنى تسعى إلى تحقيق الكفاية الذاتية والقدرة على إشباع الحاجات الأساسية للسكان[2]

فالتنمية تعني الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع، وهي تخلق التطور الشامل والمتكامل للمجتمع وذلك لتحقيق رفاهية وزيادة كفاءة فاعلية أداء مختلف أنشطته، وبعبارة أخرى إنها التغيير المفقود والموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف[3].

وتعرف كذلك بأنها تغير النسق الاقتصادي والاجتماعي السائد وإحلال نظم أخرى جديدة أكثر تقدما وتجاوبا مع روح العصر وأكثر تلبية للاحتياجات الإنسانية بحيث تكفل المستوى الملائم لمعيشة السواد الأعظم من الناس وتتوجه إلى تحرير الإنسان وإطلاق طاقته المبدعة والخلاقة وإفساح المجال أما مبادراته كعنصر فعال في بناء الحاضر والمستقبل كما تتوجه إلى تحرير الوطن من كل أشكال التخلف والتعبئة والاستغلال[4].

---

[1] أمينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ص ص 64،65.

[2] عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي، الطابعة1، عمان: دار صفاء،2009، ص127.

[3] مهدي حسن زويلف، التنمية الإدارية والدول النامية ، الأردن: دار محمد لاوي، 1993،ص7.

[4] عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المهني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص50.

وعرف "شوداك" التنمية ما هي إلا عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية، اجتماعية ثقافية وغيرها[1].

أي أن التنمية ما هي إلا عملية شاملة لجميع الجوانب للارتقاء بالمجتمع لأفضل حال.

بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية:

-النمو: يختلف النمو عن التنمية ففي حين يشير النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة نجد أن التنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية ومنه النمو والتنمية يتفقان من حيث الاتجاه الإيجابي نحو التحسين والارتقاء إلى أن الاختلاف يكمن في أن النمو هو عملية تلقائية، أما التنمية فتشير إلى النمو الذي بتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة[2].

-التحديث: هو عملية تستهدف إحداث تغيرات في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية وتنتهي عملية التحديث إلى تطور اتجاهات إيجابية داخل المجتمع في حين يرى اولبرت مور W.Moore بأنه يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل التحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا.

والتحديث يمثل أحد أهداف التنمية المحلية في الوقت نفسه فإذا كانت التنمية المحلية تهدف من خلال البرامج التنموية المسطرة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق رفاهية الإنسان وإذا كان التحديث يتضمن تخصص الأنشطة تخصصا فنيا رفيعا وتحديث الوظائف الاقتصادية وتكاملها تكاملا متجانسا و ترشيد التنظيم وتكافؤ الفرص، فليس ثمة اعتراض على

---

(1) عبد الرزاق جعفري، التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 1988-2000 رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم سياسية وعلاقات حولية، جوان 2002-2000، ص20

(2) جهيدة رعاش، إشكالية العلاقات بين إدارة التنمية والتنمية الإدارية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، ص ص 22،21.

كون عملية التحديث هي محتواه ضمن عملية أشمل وهي عملية التنمية المحلية التي تسعى الدول المتخلفة والمجتمعات المحلية إلى تحقيقها وذلك من أجل الالتحاق بالركب الحضاري[1].

فمثلا النمو الاقتصادي يعني زيادة في الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بمعنى أن التنمية تتضمن تحولا هيكليا في الاقتصاد لا يتطلبه النمو وهذا التغيير الهيكلي يخدم جوانب اجتماعية وسياسية بالإضافة إلى العناصر الاقتصادية[2].

-التغير: يرى عبد الباسط محمد حسن بأن هذا المصطلح يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون ارتقاء أو تقدما وقد يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه عما كان وسيكون فالتغير قد يكون ارتقاء أو تقدم وقد يكون نكوس أو تخلفا ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في بعض مظاهر حياتها والتأخر والتخلف في البعض الأخر ويذهب "فليب روب Philip Roob" إلى أن التغيير هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه والتنمية تتضمن الجانب الإيجابي للتغير لكونها عملية تغيير سريعة مقصودة وهادفة، موجهة نحو حياة أفضل لكل أفراد المجتمع في كل جوانب حياتهم[3].

خصائص التنمية:

- الشمولية: فالتنمية تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي[4] وهي تتعامل مع المجتمع على أساس كونه نظاما متكاملا.
- الاستمرارية: إذ أنها ذات طبيعة استمرارية ما دام المجتمع في تغير مستمر في حاجاته ومتطلباته.

---

[1] ونية رابح أشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع، 1998-1999، ص20.

[2] صلاح الدين ونعمي محمود، الفساد الإداري المعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994، ص55.

[3] المرجع نفسه، ص21.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية, مصر، الدار الجامعية، 2000، ص17.

– عملية إرادية واعية ومخططة: فهي ليست عشوائية بل عملية إرادية تعتمد على التخطيط المسبق للوصول إلى أهداف معينة.

– عملية هادفة غايتها تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق زيادة كفاءة وأداء مختلف أنشطته[1].

المطلب الثاني : تعريف التنمية المحلية:

تطور مفهوم التنمية المحلية:

لقد بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي ففي البداية أطلق على مصطلح تنمية المناطق الريفية والمحلية مصطلح تنمية المجتمع خاصة عام 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية للتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كامبردج في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتماد على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع وفي عام 1954 أوصى مؤتمر أشردج Ashridge الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي ونجد على مستوى الأمم المتحدة وعلاقتها المتخصصة تم تركيز مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادراته الذاتية علاوة على الجهود الحكومية[2] فتنمية المجتمع هي الجهود التي تبذل بواسطة الهيئات الحكومية أو المجتمع نفسه في سبيل إحداث تطور اجتماعي أو اقتصادي معين [3].

ثم ظهر مفهوم التنمية الريفية حيث عرفت بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عميلة ديناميكية تهدف لإحداث مجموعة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل

---

[1] مهدي حسن زويلف، مرجع سابق ، ص08.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، مصر: الدار الجامعية 2001 ص 14.

[3] عز الدين فراج، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، مصر: دار الفكر العربي، 1986، ص12.

والحجم الذي يمكن المجتمع من زيادة الموارد المسيرة والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات المختلفة وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغيير [1]، فالتنمية الريفية تركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون اهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وغيرها.

وقد أدى هذا التطور في فكر التنمية إلى ظهور مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام1975 أن التنمية الريفية عملية متكاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان.

وأخيرا ظهر مفهوم التنمية المحلية نظرا لأن مفهوم التنمية الريفية المتكاملة كان يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تتجه إلى الوحدات المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية وبالتالي فهي عملية تغيير تتم بشكل مستمر لا تتوقف ولا تنتهي عند نقطة معينة ولكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المجددة للمجتمع المحلي[2].

تعريف التنمية المحلية: نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين حيث كانت هناك عدة تعاريف يمكن أن نذكر منها:

-التنمية المحلية هي عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه أو ترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أولوياتها، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف، ثم القيام بعمل إزاءها ومن هذا الطريق تنمو وتمتد روح التعاون والتضامن في المجتمع[3].

كما عرفها محي الدين صابر: بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة، يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا

---

[1] مسعد الفاروق حمودة، التنمية والمجتمع، .مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية ، مصر:المكتب الجامعي الحديث، 2001 ص 45.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص15.

[3] ونية رابح أشرف رضا، مرجع سابق ص 15.

الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.

وفي تعريف آخر للتنمية المحلية: هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

هي إذا عملية التغير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة الوطنية[1].

أهداف التنمية المحلية:

- زيادة الدخل المحلي: تعتبر الزيادة في الدخل من أولى أهداف التنمية المحلية فزيادة الدخل الحقيقي في أي مجتمع محلي تحكمه عوامل كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات المجتمع الفنية والمادية فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على الإمكانيات المادية والفنية للمجتمع المحلي والدولة، فكلما توافرت رؤوس الأموال والكفاءات كلما تحققت نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.

- رفع مستوى المعيشة: تسعى الدول النامية باستمرار من أجل رفع مستوى معيشة أفرادها لأنها أيقنت بأن الضرورة المادية للحياة، والمتعذرة تحقيقها ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان المجتمعات المحلية لهذا نجد أن هذا الهدف من بين أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية المحلية على تحقيقها لكافة أفراد المجتمع المحلي.

[1] الصالح ساكري، مرجع سابق ، ص 212

– إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن للأفراد داخل المجتمع المحلي احتياجاتهم الأساسية والتي بدونها تصعب الحياة كالعلاج والتعليم والمسكن، وبالتالي إذا حدث غياب لمؤشر واحد من هذه الاحتياجات أمكننا القول أن أحد مسببات التخلف قد تواجد وبالتالي من أهداف التنمية المحلية في هذه الحالة منع حدوث مجاعة مثلا، وإتاحة فرص التعليم وغيرها[1] .

– تنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وهذا عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها عن طريق التعليم والتدريب والممارسة[2].

المطلب الثالث: مرتكزات التنمية المحلية:

مجالات التنمية المحلية:

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية متعددة نذكر منها:

التنمية الاقتصادية: التي يقصد بها عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن التنمية الاقتصادية تهدف أساسا لوضع مخططات لتطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية.

التنمية الاجتماعية: وهي مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد

---

[1] ونية رابح أشرف رضا، مرجع سابق ،ص ص 30،31.

[2] ريملاوي سفيان ،دور المجتمع المدني في التنمية المحلية ،رسالة ماجيستير ، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،ماي 2010،ص50.

في إعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية مثل: الصحة، الإسكان، التعليم وهو الضمان الاجتماعي[1].

كما أن تغيير الأوضاع الاجتماعية المحلية تشتمل على عنصريين:

الأول: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر.

الثاني: إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب[2].

التنمية السياسية: تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية هي عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له باستيعاب التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع وتكسبه القدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع في المدى البعيد مما يزيد من فعاليته واستقراره[3] وهذا بالأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار أعضاء المجالس المحلية، وبالتالي من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

- **التنمية الإدارية:** ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث النشاط في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهارتها وقدرتها على حل المشاكل التي تواجهها ورفع مستوى أدائها[4].

---

[1] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010،2011، ص ص 20،21

[2] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية (الاتجاهات المعاصرة –الاستراتيجيات بحوث العمل وتشخيص المجتمع)، مصر: المكتب الجامعي الجديد، 2005، ص44.

[3] بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب (قضايا وإشكاليات)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية -2011، ص 47.

[4] خنفري خيضر، مرجع سابق ، ص ص 22 ،23.

خصائص التنمية المحلية: تتصف بعدة سمات من أبرزها:

– أن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي، بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.

– التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية، تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، وتحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة.

– إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقضي وعي والشعور بالتخلف والرغبة في التخلص منه من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.

– إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة غير قابلة للتجزئة والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف وأساس مفهوم التكامل أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا، وهناك تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية[1].

نماذج التنمية المحلية: هناك ثلاث نماذج رئيسية:

1-**النموذج التكاملي:** ويتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تهم كامل المجتمعات المحلية أي تشمل كافة المناطق الجغرافية في الدولة، حضرية، ريفية، صحراوية، وهي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

[1] عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 48.

والنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي من خلال التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية والمحلية والشعبية، كما يقوم هذا النموذج على مبدأ التنمية المحلية المستمرة بغرض توفير مؤسسات التنمية المحلية داخل المجتمعات المحلية والتي تشرف عليها الأجهزة المركزية والأجهزة الوطنية القائمة على المستويات الإدارية المركزية والمحلية لأن التنمية المحلية هي جزء من التنمية الوطنية.

يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شبكات الاتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية، والهيئة النوعية الوظيفية من خلال مؤسسات وهيئات ولجان دائمة أو مشتركة تصهر على مراقبة ومتابعة وتنفيذ البرامج الإنمائية، و لن يتأتى هذا إلا عن طريق تكامل المستويات الإدارية والتنظيمية المسؤولة عن إدارة التنمية المحلية والتنمية القومية وذلك في ظل توفر قدر معين من اللامركزية في إتخاذ القرارات التي تعين على تنفيذ برامج التنمية المحلية في إطار الخطة العامة للدولة.

2- **النموذج التكييفي:** يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في كون أن برنامج كل منهما

ينبثق على المستوى المركزي ولكن الخلاف بينهما يمثل في كون النموذج التكييفي يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي وذلك من خلال الإشارة إلى الجهود الذاتية والاعتماد على التنظيمات الشعبية، كما لا يتطلب هذا النموذج استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم لأنه قابل للتنفيذ في ظل أي نوع منه، ويمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على تنفيذها بأي جهاز إداري قائم.

3- **نموذج المشروع**:هناك اختلاف بين نموذج المشروع وبين النموذجين وذلك لكون هذا الأخير يطبق في منطقة جغرافية معينة لها خصوصياتها المتميزة ومن أمثلة هذا النموذج مشروع الجزيرة بالسودان.

ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج المتعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى القوي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية، والمقصود هنا المناطق المحلية[1].

عناصر التنمية المحلية:

من خلال استقراء العديد من برامج التنمية المحلية لعدة دول نستطيع القول أن هناك عناصر أساسية اعتمدت لتلك العملية الدينامية فيما يلي:

1-التغير البنائي:

تعتبر التنمية المحلية عملية دينامية حساسة وجد هامة لأنها تمس جميع جوانب المجتمع المحلي وتشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث تغيرات بنائية داخل المجتمع الذي يسوده التوازن والتكامل في البرامج التنموية المحلية، وهذا النوع من التغير البني يشمل أدوار الأفراد والنظم وطبيعة العلاقات.

ويقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوات وتنظيمات اجتماعية واقتصادية جديدة، تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويفضي هذا النوع إلى حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي.

وإذا كانت التنمية –المحلية– عملية تتطلب تغيرا بنائيا اقتصادي واجتماعي كليا أو جزئيا فإن ذلك يكون بإدخال تعديلات على النظم والتنظيمات والعلاقات والأدوات والتفاعلات القائمة في المجتمع –المحلي– أو بعضها للانتقال من الحال الأقل تقبلا الذي هو عليه فعلا إلى حال أكثر تقبلا، وكذلك فإن التغير البنائي يؤدي إلى تغير موافق أفراد المجتمع – المحلي– تجاه الإنجازات المادية للمشروعات المحلية في مراحلها التنموية.

2-الدفعة القوية:

[1] ونية رابح أشرف رضا، مرجع سابق ص27.

حتى تحقق التنمية المحلية أهدافها المرجوة فلا بد لها من دفعة قوية تستند على تجنيد كل العوامل المادية والبشرية حتى يمكن دفع عجلتها إلى الأمام، كما يجب أن تتوافق الأنشطة المبذولة في المجتمع مع الحاجات الأساسية له، بحيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة.

كما يمكن أيضا أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي والاقتصادي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وبتوزيع الخدمات توزيعا عادلا بين الأفراد وجعل التعليم إلزاميا ومجانيا بقدر الإمكان وتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان وغير ذلك من المشروعات التي تتعلق بالخدمات.

وفي حقيقة الأمر فإن التنمية المحلية في حاجة إلى تضافر جهود كل من السلطات الرسمية القائمة في البلاد والهيئات المحلية إلى جانب المشاركة الشعبية عن قناعة وبإرادة ووعي غير زائف، وهذا يعني بدوره غياب السيطرة الأحادية سواء في رسم أو تنفيذ مشروعات وبرامج التنمية المحلية، وكل هذا في أساسه يشكل دفعة قوية لعملية التنمية المحلية[1].

3-الاستراتيجيات الملائمة:

حتى تتحقق التنمية المحلية أهدافها وبلوغها غاياتها لابد أن تتضمن تغيرا بنائيا شاملا كما تتضمن دفعه قوية بتضافر جهود كل من الدولة بكامل مؤسساتها الوطنية والمحلية من جهة والمشاركين في التنمية المحلية بمختلف شرائحهم من جهة أخرى، ولكن في حقيقة الأمر نجد أنفسنا في حاجة ماسة إلى عنصر ثالث ألا وهو الإستراتيجية الملائمة التي تراعي الخصوصيات التنموية، ومن الواضح جليا لدى خبراء التنمية – بصفة عامة – بأن المجتمعات المحلية تختلف عن بعضها البعض باختلاف المجتمعات والإمكانات المادية والمعنوية المتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية وكذلك رؤوس الأموال، بالإضافة إلى مستوى التحكم والسيطرة على المخططات التنموية وتجسيدها على أرض الواقع، ناهيك عن الخصوصيات التاريخية والثقافية، وبالتالي فإن

[1] مرجع نفسه ، ص28.

نجاح أي تنمية محيلة يتوقف بالدرجة الأولى على استراتيجية ملائمة مدروسة بدقة، و تستند إلى جملة من الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها وهي:

- الأخذ بنظام الأولويات وسواء كان هذا بالنسبة لنشاطات التنمية المحلية أوقطاعتها المختلفة والمتعددة.
- الأخذ بالاتجاه الكمي الرقمي إلى جانب الاتجاه الكيفي.
- الموازنة بين إمكانيات المجتمع الحقيقية وتطلعاته.
- الموازنة بين التنمية الاقتصادية من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى.
- كذلك يجب أن تكون المشاريع والبرامج التنموية – الخطط التنموية- نابعة من واقع المجتمع المحلي نفسه وهذا في حد ذاته يتضمن الاشارة إلى الابتعاد عن استراتيجات الأجنبية الجاهزة التي تحمل في ظاهرها التقدم والتطور والرفاهية وفي باطنها تكريس الفقر والتبعية والتخلف.

الفصل الثاني

مسؤولية الجماعات المحلية اتجاه التنمية المحلية

تعهد مسؤولية التنمية المحلية في الجزائر إلى الجماعات المحلية لأنها تعد بمثابة منبر للمواطنين المحليين من أجل المشاركة و المساهمة في تسيير شؤونهم و الدفاع عن حقوقهم من خلال انتخاب ممثلين لهم في المجالس المحلية،و نظرا لأهمية الجماعات المحلية في الجزائر فقد إعتبر الدستور الولاية و البلدية هما قاعدتا اللامركزية في البلاد,ومنه سوف نتطرق لإبراز أهم أدوار كل منهما في التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: نظام الجماعات المحلية في الجزائر:

تعتبر الجماعات المحلية في النظام الإداري الجزائري والمتمثلة في الولاية والبلدية من أهم صور وركائز اللامركزية الإقليمية خاصة من خلال هيئاتها (المجلس الشعبي البلدي، والمجلس الشعبي الولائي) المنتخبة.

فلقد اهتمت الجزائر بها منذ الاستقلال وذلك من خلال إصدار قوانين تخص البلدية و الولاية محاولة منها إرساء اللامركزية، كما تقوم هذه الوحدات الإدارية بمهام التخطيط و التوجيه والرقابة، ومن أجل الحديث عن هذه الوحدات سوف نتطرق للبلدية والولاية طبقا للتشريع المعمول به وإبراز أهم صلاحياتها.

المطلب الأول: نشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر:

1- في العهد العثماني: يعد نظام الجماعات المحلية (الإدارة المحلية) في الجزائر من أقدم النظم المحلية، إذا يمكن إرجاعه إلى العهد العثماني في بداية القرن 16 (1516) حيث قسمة البلاد من الناحية الإقليمية إلى 4 مناطق وهي: دار السلطات أي العاصمة وضواحيها، بايلك التيطري وعاصمتها المدية، بايلك الغرب وعاصمتها وهران بايلك الشرق وعاصمتها قسنطينة.

كما يتكون البايلك من عدة مستويات وهي الباي، ديوان الباي، المجلس الاستشاري والمصالح الإدارية للبايلك، ويتكون البايلك من منظمات إقليمية إدارية أخرى أقل حجما من الأولى وهي البلدة (البلدية في وقتنا الحالي)، المنطقة (الدائرة)، الوطن (القبيلة).[1]

[1] محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر –الولاية، البلدية- 1516- 1962 الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص ص 94، 93.

2- أثناء مقاومة الأمير عبد القادر: حيث بعد سقوط الدولة العثمانية خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي عام 1830، نظمت المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الأمير عبد القادر الذي تم اختياره كرئيس للدولة الجزائرية في 11/27/ 1932، ولم يقتصر تنظيم الدولة على المستوى المركزي (حيث الأمير رئيس الدولة، مجلس الحكومة، السلطة التشريعية و كذلك المجلس الاستشاري، والسلطة القضائية بل امتد إلى المؤسسات المحلية بحيث نظمت على غرار الهيئات المركزية وبنفس القواعد والمعايير الوطنية وتم تفويض خلفاء الأمير بالولايات.

بسلطات كبيرة بحيث توسعت معها المركزية إلى مدى بعيد.

وقسمت البلاد إقليميا إلى ثمانية ولايات وعلى رأس كل ولاية خليفة يعتبر ممثل الدولة وخليفة الأمير[1].

3- المجالس المحلية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي:

اعتمدت السلطات الفرنسية في إدارتها المحلية للجزائر سياسات متعددة، ففي السنوات الأولى من احتلال الجزائر قسمت البلاد إلى ثلاثة مناطق في إدارتها فكانت هنا مناطق إدارة مدنية تتبع نفس النظم الفرنسية وتطبق في المناطق التي يكون فيها أغلبية الأوربيون، ومناطق إدارة مختلطة يسكنها أوربيون وعدد قليل من الجزائريين بحيث يخضع الأوربي للنظام المدني والوطني للنظام العسكري، وإدارة عسكرية وهي مناطق يسكنها الجزائريون.

وأنشأت في هذه المرحلة المكاتب العربية عام 1844 لتسهيل الاتصال بين الإدارة الفرنسية والجزائريين[2].

ثم بعد ذلك اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا وقسمت البلاد إلى (3) ولايات: الجزائر، وهران، قسنطينة، ويرأس كل منها والي ومجلس ولاية، ثم قسمت الولايات إلى بلديات حسب تواجد العنصر الأوربي:

1- البلديات كاملة الاختصاص: يوجد فيها أوربيون بأغلبية ساحقة في شمال الجزائر ولها نفس الاختصاصات التي تمارسها في فرنسا.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 93،101.

[2] جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، الطبعة2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص 43.

2- البلديات المختلطة: حيث بها أقلية أوربية وأغلبية جزائرية حيث يكون نصف الأعضاء في المجالس البلدية من الأوربيين والنصف الآخر من السكان الأصليين.

3- البلديات الأهلية: توجد الجنوب حيث أغلب السكان من المواطنين وتميزت هذه البلديات بالطابع العسكري[1].

أما من حيث دور البلديات فإنها لم تقم بأي دور لخدمة مصالح الشعب الجزائري، بل كانت أداة إدارية فقط، تسعى لتلبية مصالح الأقلية الأوربية.

4- المجالس المحلية أثناء الثورة التحريرية:

فكر قادة الثورة بعد عامين من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 في عقد مؤتمر الصومام عام 1956 لتنظيم وهيكلة الثورة، ومن القرارات الهامة التي جاء بها هذا المؤتمر هو إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية، حيث قسمت الجزائر إلى ستة ولايات وبدورها الولاية قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى قسمات وبذلك تجسد السلطة المحلية، تأسس التنظيم الإداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية من خلال إنشاء مجلس للولاية مهامه موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والاتصال والأخبار.

أما المجالس البلدية فقد أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بجيش وجبهة التحرير الوطني [2]، وبهدف قمع الجماهير ومقاومة الثورة التحريرية دعمت السلطة الاستعمارية الفرنسية الطابع العسكري للبلديات بإحداث الأقسام الإدارية الخاصة S-A-S في المناطق الريفية والأقسام الإدارية الحضرية S-A-U في المدن وهي هيئات تقع تحت سلطة الجيش الفرنسي وتتحكم فعليا في إدارة تسيير البلديات[3].

لقد غطت المجالس الشعبية أثناء الثورة كل الأرياف والقرى، أصبحت تسيرها هيئة جماعية منتخبة يقودها شيخ البلدية وتنوعت اختصاصات المجلس الشعبي البلدي وأصبحت إدارة البلدية موازية للإدارة الاستعمار.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 43- 44.

[2] ناجي عبد النور، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات الجزائرية) انظر الموقع www.bouhania.com/news/php?action=view/id=53.

[3] محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004 ص 39.

5- المجالس المحلية الجزائرية بعد الاستقلال:

عاشت الجزائر في فترة الاستقلال حالة فراغ إداري بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوربية وورثت البلديات العديد من المشاكل كالأمراض، الفقر، الجهل والبطالة نتيجة السياسة الاستعمارية ولتجاوز هذه الوضعية، عمدت السلطات العامة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات على مستوى التأطير والتنظيم الإداري المحلي والتشريع من اتجاه الإصلاح الإداري، فلجأت إلى تخفيض عدد البلديات عن طريق دمج عدة بلديات معا لإمكانية إدارتها وتفسيرها فأصبح بذلك 632 بلدية بعدما كان 1578 بلدية ليصبح منذ عام 1984←1541 بلدية.

أما الإصلاح في المجال التشريعي فقد كرس دستور 1963 حيث اعتبر البلدية أساسا للمجموعة الترابية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وهو التوجه الذي أكده ميثاق الجزائر لسنة 1964 بضرورة أعضاء الجماعات المحلية سلطات تتطلب مراجعة إدارية جذرية هدفها جعل مجلس البلدية قاعدة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ثم صدر أول نص قانوني ينظم الجماعات المحلية تمثل في الأمر رقم 67- 24 الصادر في 18 جانفي 1967، المتضمن قانون البلدية ثم صدر الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969 والمتضمن قانون الولاية و أوكلت للبلدية والولاية عدة مهام سياسية واقتصادية واجتماعية[1].

وفي عام 1989 عرفت هذه المرحلة عدة تطورات في تسيير الإدارة المحلية حيث تم إصدار دستور عام 1989 الذي أخذ بنظام التعددية السياسية الحزبية وتجاوز نظام الحزب الواحد لتمثيل الإدارة الشعبية على المستوى المحلي[2] وتماشياً مع الإصلاحات السياسية والإدارية جاء القانون البلدي رقم 1990- 08 وقانون الولاية 1990- 09 ليحدد مساراً جديداً في التنظيم الإداري المحلي ونتيجة لضرورة الانتقال إلى مرحلة نوعية في مجال التنظيم ومجال التسيير وإعادة الاعتبار للجماعات الإقليمية وتجسيد فكرة الإدارة الجوارية والحكم الراشد تم إصدار قانون البلدية 11- 10 المؤرخ في 20 يونيو 2011، وقانون الولاية 12- 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012.

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سا بق.

[2] علي زغدود، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 09.

المطلب الثاني: الولاية في الجزائر:

حتى تطلع الدولة بأعباء السلطة العامة وتلبي سائر الخدمات العامة تحتاج إلى الاستعانة بأشخاص إقليمية أخرى كالولاية.

تنص المادة الأولى من قانون 12- 07 المتعلق بالولاية على أنها "الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والخدمة المالية المستقلة، وهي أيضاً الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسة العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة[1].

وبذلك فإن تصنيف الولاية على أنها جماعة إقليمية والاعتراف لها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يجسد اللامركزية الإقليمية.

وتعرف اللامركزية الإقليمية بأنها توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة وبين هيئات مصلحة أو محلية مستقلة بحيث تكون هذه الهيئات في ممارستها لوظيفتها الإدارية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية[2].

بمعنى أن الوظيفة الإدارية هي وحدها التي تكون موزعة بين الحكومة والسلطات الإدارية الإقليمية التي تتمتع في هذا المجال سواء كانت منتخبة أو معينة من قبل السلطة المركزية مع تشييع ذلك من نتائج قانونية ولاسيما وجود خدمة مالية مستقلة عن الخدمة العامة للدولة[3].

ومن أبرز ومبررات نظام اللامركزية الإدارية ما يلي:

- اللامركزية أقدر على إشباع حاجات إقليمها لأن الهيئات المحلية أدرى بحاجات إقليمها لأنها توجد بذات الإقليم، وكفالة حسن سير المرافق العامة المحلية، كما أنها تتناسب مع ازدياد وتنوع أعمال الإدارة حيث أن أعمال الإدارة وواجباتها إزاء الأفراد قد تنوعت وتشعبت في الوقت الحاضر لدرجة يصعب على السلطة المركزية أن تواجهها بأجمعها لذلك فإن توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات اللامركزية من شأنه أن يخفف على كاهل السلطة المركزية ويمكنها من أداء وظائفها على نحو أفضل.

---

(1) المادة 01 من القانون 12- 07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية.

(2) أحمد خالد علام وعبد الغني شعبان عبد العظيم، العمران والحكيم المحلي في مصر، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000 ص 15.

(3) موريس نخلة، الوسيط في شرح قانون البلديات، الطبعة1، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 1998، ص 39.

كما أن اللامركزية الإدارية ضرورة ديمقراطية فالديمقراطية السياسية ترمي إلى مباشرة الشعب شؤون السلطة والحكم، فهو مصدر السلطة واللامركزية الإدارية ترمي إلى مباشرة الشعب لشؤونه المحلية الإدارية و يتحقق في كلتا الحالتين يتحقق ذلك عن طريق الانتخاب وبالتالي اللامركزية الإدارية تمثل إحدى صور الديمقراطية الإدارية التي يباشر الشعب فيها شؤونه المحلية الإدارية ومن هنا فإن الديمقراطية الإدارية مكملة للديمقراطية السياسية باعتبار أنهما يهدفان إلى مباشرة الشعب لشؤونه سواء كانت سياسية أم إقليمية[1].

يقتضي نظام اللامركزية الإدارية وجود مصالح محلية متميزة تديرها هيئات مستقلة لكن هذا الاستقلال ليس مطلقا فهو لا يعني استقلالا تاما عن السلطة المركزية ولهذا فإن لهذه السلطة حق الرقابة على الهيئات اللامركزية ويطلق على هذه الرقابة الوصاية الإدارية مما يكفل الانسجام في تسيير مصالحها وإدارة شؤونها[2].

وبالتالي فاللامركزية الإقليمية هي تنظيم الجهاز الإداري في الدولة بشكل يسمح بتعدد أشخاصها الإدارية على أساس إقليمي أو جغرافي[3].

خصائص نظام الولاية كمجموعة ووحدة إدارية لامركزية في النظام الإداري الجزائري:

تمتاز الولاية كمجموعة إدارية لامركزية إقليمية بمجموعة من الخصائص منها:

1- أن الولاية هي وحدة إدارية لامركزية إقليمية وجغرافية وليست وحدة لامركزية مصلحية أو مرفقية، فقد وجدت ومنحت الاستقلال والشخصية المعنوية من سلطة الدولة على أساس إقليمي.

2- تعد الولاية كوحدة إدارية همزة وصل بين الحجات والمصالح والمقتضيات المحلية المتميزة عن مصالح الدولة ككل وبين مصالح ومقتضيات واحتياجات المصلحة العامة في الدولة.

3- تمتاز الولاية باعتبارها وحدة إدارية بأنها أوضح صورة لنظام اللامركزية الإدارية النسبة وليست وحدة أو مجموعة لامركزية إدارية مطلقة وذلك لأن أعضاء هيئة وجهاز تسييرها وإدارتها يختار بعضهم بالانتخاب العام بينما يعين الوالي من قبل السلطات إدارية مركزية بمرسوم.

---

(1) هاني علي الطهراوي، القانون الإداري، عمان: دار الثقافة، 2006 ص ص 158 ،159.

(2) هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية، الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا الطبعة1، عمان: دار الثقافة، 2004، ص 17.

(2) حمدي القبيلات، القانون الإداري، الطبعة1، الأردن: دار وائل للنشر، 2008، ص 123.

مراحل إنشاء الولاية: تمر بـ 3 مراحل:

1- مرحلة التقرير: وهي مرحلة انعقاد الإرادة و النية للسلطات العامة المختصة على إحداث وإنشاء الولاية وذلك بعد إجراء الدراسات والمناقشات والمداولات اللازمة لاتخاذ قرار إنشاء الولاية.

2- مرحلة التحضير: وهي تنحصر في إعداد الوسائل القانونية والبشرية والمادية والإدارية اللازمة والضرورية لمرحلة تنفيذ قرار قانون إنشاء الولاية.

3- مرحلة التنفيذ: أي الدخول فعلا في حيز التطبيق وتحويل مرحلة التقرير إلى عمل وواقع مطبق[1].

هيئات الولاية:

حسب المادة 02 من قانون الولاية فإن للولاية هيئات هما: المجلس الشعبي الولائي والوالي[2].

أولا: المجلس الشعبي الولائي:

إن المجلس الشعبي الولائي هو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصور الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه[3].

ينتخب المجلس الشعبي الولائي لمدة 05 سنوات، وينتخب رئيسه من طرف جميع أعضاء المجلس بالاقتراح السري والأغلبية المطلقة من بين أعضاءه وفي حالة ما إذا تساوت الأصوات يختار الرئيس الأكبر سناً بين المترشحين ، أما عن عدد أعضاءه فيتشكل من 35 إلى 55 عضواً حسب عدد سكان الولاية[4].

وفي إطار دعم ترشيح المرأة للمجالس الشعبية الولائية فقد اشترط المشرع الجزائري في إعداد قوائم الترشيحات لهذه المجالس، كما جاء في المادة 02 من القانون العضوي رقم 12-03 ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات النسب التالية:

---

(1) عمار عوبدي، القانون الإداري، الجزء الأول: النظام الإداري، الطبعة3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص ص 251، 253.

(2) المادة 02 من قانون بالولاية.

(3) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2007، ص 232.

(4) المدرسة الوطنية للإدارة، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة فرع إدارة محلية، 2005-2006، ص 11.

30% عندما يكون عدد المقاعد 35 أو 39 – 43 و 47 مقعد.

35% عندما يكون عدد المقاعد 51 إلى 55 مقعداً.[1]

ويعقد المجلس 04 دورات عادية في السنة لمدة 15 يوما وهي في أشهر مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر، ويعقد دورات استثنائية بطلب من رئيسه أو الوالي أو يطلب من ثلث أعضاء المجلس، وله أيضا أن يشكل لجان تعينه في المسائل التي تهم الولاية قد تكون دائمة أو مؤقتة[2].- جدول رقم الجدول رقم 01 يبين عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي حسب عدد السكان.

عدد الأعضاء في المجلس	عدد سكان الولاية
35 عضواً	في الولايات التي تقل عدد سكانها عن 250,000 نسمة.
39 عضواً	في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250,001 و 650,000 نسمة.
43 عضواً	في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650,001 و 950,000 نسمة.
47 عضواً	في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950,001 و 1,150,000 نسمة.
51 عضواً	في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 1,150,000 و 1,250,000 نسمة.
55 عضواً	في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1,250,000 نسمة.

هذا الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على قانون 12- 01 مادة 82.[3]

ويتحسب عمل المجلس في إطار المداولات التي يتم المصادقة عليها بأغلبية الأعضاء المكونين، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس، وتكون المداولات في إطار اختصاصات المجلس الشعبي الولائي ما نصت عليه المادة 51 من القانون 12/ 07 المتعلق بالولاية وعلى الرغم من إطلاق الاختصاص المعتمد في قانون الولاية إلا أن هذا لم يمنع المشرع من رسم الخطوط الأساسية لصلاحيات المجلس الشعبي الولائي في الميادين المختلفة يمكن حصرها فيما يلي:

- صلاحيات خاصة بالمجال الاقتصادي، الفلاحي والمالي.
- النشاط الاجتماعي.

---

[1] مادة 02 من القانون العضوي رقم 12-03، المؤرخ في 12جانفي2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة.

[2] المدرسة الوطنية للإدارة، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية، مرجع سابق ، ص 11.

[3] مادة 82 من القانون العضوي رقم 12- 01 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

– صلاحيات خاصة بالمجال الثقافي والسياحي.

– التهيئة العمرانية، التجهيز والهياكل الأساسية.

– يعتبر المجلس الشعبي الولائي من الناحية النظرية الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقة التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه، ولكن الواقع يظهر لنا وجوده الرمزي فقط، خاصة أمام هيمنة الوالي من خلال الصلاحيات الواسعة الموكلة إليه باعتباره ممثل للدولة والولاية والتي جعلته السلطة الأولى على مستوى الولاية[1].

الوالي:

يعين الوالي بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءاً على تقرير من وزير الداخلية وذلك طبقاً للمادة 78 من دستور 1996.

وبالتالي فهو من صور عدم التركيز الإداري مثله مثل رئيس الدائرة، ويقصد بأسلوب عدم التركيز الإداري: "نقل الصلاحيات من المركز لأعوان يمثلون الدولة ويتصرفون باسمها على المستوى المحلي"[2].

تنتهي مهام الوالي بموجب مرسوم رئاسي وبالإجراءات نفسها المتبعة لدى تعيينه وللوالي صلاحيات مزدوجة منها بكونه هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي ومنها بصفته ممثلا للدولة.

أولا: سلطات الوالي بصفته ممثلا للولاية: نذكر منها:

– يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي وتنفيذها

– يقدم الوالي عند افتتاح كل دورة عادية تقريراً عن تنفيذ المداولات المتعددة خلال الدورات السابقة كما يطلع المجلس الشعبي الولائي سنوياً على نشاط القطاعات غير الممركزة بالولاية.

– كما يطلع الوالي رئيس المجلس الشعبي الولائي بانتظام خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، كما يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية حسب الشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

– يمثل الوالي الولاية أمام القضاء.

---

[1] حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011- 2012، ص 157.

[2] المدرسة الوطنية للإدارة، البلدية مهام وصلاحيات، واقع وأفاق، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة فرع إدارة محلية، 1998- 1999، ص 18.

– يعد الوالي مشروع الميزانية ويتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها وهو الأمر بصرفها.

– يسهر الوالي على وضع المصالح الولائية ومؤسساتها العمومية وحسن سيرها ويتولى تنشيط ومراقبة نشاطاتها، كما يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائي بيانًا سنوياً حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة يمكن أن تنتج عن ذلك توصيات يتم إرسالها إلى الوزير المكلف بالداخلية وإلى القطاعات المعنية[1].

ثانياً: سلطات الوالي بصفته ممثلا للدولة: نذكر من هذه السلطات ما يلي:

أ) التمثيل:

حيث تنص المادة 110 من قانون الولاية بأن الوالي ممثل الدولة على مستوى الولاية وهو مفوض الحكومة.

كما ينشط الوالي وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية، باستثناء بعض القطاعات نظراً لطبيعة مهامها التي تقتضي بقاء ارتباطها المباشر بالإدارة والمصالح المركزية للوزارة ومن هذه القطاعات ما يلي:[2]

العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، وعاء الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية، إدارة الجمارك، مفتشية العمل، مفتشية الوظيفة العمومية والمصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعتها أو خصوصيتها إقليم الولاية.

ب) التنفيذ:

حيث تنص المادة 113 من قانون الولاية على أن يسهر الوالي على تنفيذ القوانين والتنظيمات وعلى احترام رموز الدولة وشعاراتها على إقليم الولاية[3].

كما أن الوالي مكلف كذلك بتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية وكذا الأوامر في مختلف المجالات وذلك بعد يوم من نشرها في الجريدة الرسمية ومضى يوم من وصولها إلى مقر الدائرة[4].

ج) الضبط:

---

[1] المواد من 102 إلى 109 من قانون الولاية.

[2] المادة 110– 111 من قانون الولاية.

[3] مادة 113 من قانون بالولاية.

[4] محمد صغير بعلي، مرجع سابق ، ص 129.

فإن الوالي يتمتع بالعديد من سلطات الضبط الإداري منها:

– أن الوالي مسؤول عن المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية، كما توضع مصالح الأمن تحت تصرفه، كما يقوم بالتنسيق بينها، كما يمكن للوالي أن يطلب تدخل قوات الشرطة والدرك الوطني المتواجدة على إقليم الولاية عن طريق التسخير.

د) أما في مجال الحماية المدنية:

كما يعتبر الوالي المسؤول عن إعداد وتنفيذ إجراءات الدفاع والحماية التي لا تكتسي طابعا عسكريا، كما يتولى الإشراف على أعمال مصالح الأمن في الولاية.

كما يسهر على إعداد وإتمام وتنفيذ مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية ويمكنه لهذا الغرض تسخير الأشخاص والأملاك[1].

وتعتبر الدائرة كذلك هيئة تجسد عدم التركيز الإداري على المستوى المحلي، وتعد هيئة إدارية لكنها ليست إدارة محلية مستقلة كونها لا تتمتع بالشخصية المعنوية.

وليس لها أي استقلال إداري أو مالي، ويعتبر رئيس الدائرة متصرف إداري يتبع وزير الداخلية إذ يعين بموجب مرسوم رئاسي باقتراح من رئيس الحكومة ويمارس صلاحياته تحت السلطة الرئاسية للوالي حيث يتولى:

- العمل على تقريب الإدارة العامة وأعمالها من مواطني الدائرة.
- القيام بتطبيق القوانين والأنظمة.
- تطبيق توجيهات الحكومة.
- الإشراف على تسيير المصالح الإدارية في الدائرة والمؤسسات العمومية.

كما يمثل رئيس دائرة الدولة في إقليم الدائرة فيقوم برفع التقارير إلى الوالي إبلاغه بكل قضية هامة سراء كانت سياسية أو إدارية أو اقتصادية، وتعد الدائرة همزة وصل بين البلدية والولاية باعتبارها جهاز إداري غير مستقل عن الولاية، يساعدها في أداء مهامها ويخفف عنها العبء ويعمل تحت إشرافها[2].

---

[1] المادة 114– 119 من قانون الولاية.

[2] وفاء معاوي، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مذكرة الماجستير جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2009–2010، ص 65.

المطلب الثالث: البلدية في الجزائر:

تعريف البلدية: عرف القانون رقم 11-10 في مادته الأولى بأن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والخدمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون.

وحسب المادة الثانية فهي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة[1].

هيئات البلدية:

أولا: المجلس الشعبي البلدي:

هو عبارة عن هيئة تداولية منتخبة بالاقتراع العام المباشر السري لمدة 05 سنوات من قبل مواطنين قاطنين بالبلدية دون تفريق في الجنس والبالغين 18 سنة يوم الاقتراع ومسجلين في دوائرهم الانتخابية[2]،ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني للبلدية كما جاء في المادة 79 من قانون الانتخاب وذلك كما يلي:

- الجدول رقم 02 يبين عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي حسب عدد السكان:

عدد أعضاء المجلس البلدي	عدد سكان البلدية
13 عضواً	في البلديات التي تقل عدد سكانها عن 10,000 نسمة.
15 عضواً	في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10,000 و 20,000 نسمة.
19 عضواً	في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20,001 و 50,000 نسمة.
23 عضواً	في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50,001 و 100,000 نسمة.
33 عضواً	في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100,001 و 200,000 نسمة.
43 عضواً	في البلديات التي يساوي عدد سكانها بين 200,001 نسمة.

الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على القانون العضوي 12-01 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالانتخابات.

وحسب المادة 20 من القانون العضوي رقم 12- 03 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة في إطار دعم ترشيح المرأة لهذه المجالس

[1] المادة 01 - 02 من قانون رقم 11/ 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

[2] عبيد لخضر، التنظيم الإداري للجماعات المحلي، الطبعة 01، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،ص 04.

فقط اشترط كذلك المشرع الجزائري في إعداد قوائم الترشيحات لمثل هذه المجالس ألا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات عن نسبة 30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 20,000 نسمة.

- طبقا للمادة 16 من قانون 11-10 يجتمع المجلس البلدي في دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة 05 أيام، كما يجتمع في دورة غير عادية كلما دعت ظروف البلدية لذلك، ويتم دعوة الأعضاء إما من جانب رئيس المجلس أو ثلث الأعضاء أو والي الولاية[1].

وحسب نص المادة 54 من قانون البلدية فإنه يتم اتخاذ مداولات المجلس بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين أو ممثليهم مع ترجيح صوت الرئيس في حالة تساوي الأصوات.

وتكون المداولة علنية ما عدا في حالتين حسب مادة 26 من قانون البلدية:

- دراسة الحالات التأديبية للمنتخبين ودراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام[2].

ويشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضاءه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصه ولاسيما المتعلقة:

بالاقتصاد والمالية، الصحة والنظافة وحماية البيئة، تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية، الري والفلاحة والصيد البحري، الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

ثانياً: رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدر القائمة التي تحصلت على أغلبية الأصوات الناخبين خلال 15 يوما على الأكثر تلي نتائج الانتخابات[3].

صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

رئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بصلاحيات متنوعة منها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للدولة ومنها ما يعود إليه باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي ومنها ما يعود إليه باعتباره ممثلا للبلدية:

---

[1] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، الطبعة 01، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 187، 188.

[2] المادة 26- 54 من قانون 11- 10 المتضمن قانون البلدية.

[3] عمار بوضياف، مرجع سابق ،ص ص 193- 209.

أولا: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة: نذكر منها:

- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي الدولة على مستوى إقليم البلدية.
- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الحالة المدنية ومن ثم يعود إليه أمر إصغاء الطابع الرسمي على عقود الحالة المدنية ويجوز له أن يفوضه إمضاءه إلى المندوبين البلديين وإلى كل موظف بلدي ويبلغ النائب العام بذلك.
- يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية.
- يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي عملية التصديق على الوثائق ويجوز له تفويض إمضاءه للمندوبين البلديين وإلى كل موظف بلدي وهذا تحت مسؤولية ورقابة الأمين العام.

كما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي نشر القوانين والتنظيمات واتخاذ كل إجراء يهدف إلى تنفيذها في حدود إقليم البلدية.

ويتخذ رئيس المجلس الشعبي البلدي كل الاحتياطات الضرورية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها كارثة أو حادث، وكذلك تفعيل مخطط الإسعافات لحماية الأشخاص والممتلكات[1]

ثانياً: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس:

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي التحضير لجلسات المجلس الشعبي البلدي فهو من يستدعي الأعضاء ويبلغهم بجدول الأعمال، ويتخذ كل الإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ويقدم بين كل دورة وأخرى تقريرا يعد منه تنفيذ مداولات المجلس وحتى يتمكن رئيس المجلس من القيام بمهمة التنفيذ وفي آجال معقولة خول له المشرع بموجب المادة 69 من قانون البلدية 11- 10 الاستعانة بهيئة تنفيذية تتولى الإشراف والمتابعة بخصوص مداولات المجلس، وتضم الهيئة إلى جانب الرئيس نوابه ويتراوح عددهم من 02 إلى 06 حسب تعداد أعضاء المجلس.

ثالثاً: صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية:

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تمثيل البلدية في جميع التظاهرات الرسمية، كما يتولى رئاسة المجلس الشعبي البلدي، وبهذه الصفة هو من يعهد إليه استدعاءه وإعداد مشروع جدول

[1] المرجع نفسه ،ص ص 213-214.

أعمال الدورة، ويتولى تنفيذ ميزانية البلدية ويتابع تطور المالية البلدية كما يتخذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية، ويتمتع بصفة الآمر بالصرف باسمها ولمصلحتها، ويبرم العقود المختلفة باسم البلدية ويقبل الهدايا والوصايا طبقا للتشريع الجاري به العمل، ويعهد إليه إبرام المناقصات والمزايدات طبقا للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل ويتولى مراقبة حسن تنفيذها، ويمارس حق التقاضي باسم البلدية ولحسابها، ويتخذ كل القرارات المناسبة بهدف إيقاف التقادم أو إسقاطه.
كما يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على حسن سير المؤسسات البلدية[1].

المبحث الثاني: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في التنمية المحلية:

أصبحت التنمية المحلية في السنوات الحديثة جزء أساسي للتفكير بشأن ازدياد الإنتاج، واستحداث أعمال وثروات وتحسين المشاريع وازديادها وتحسين المداخيل[2].

كما تعتبر الجماعات المحلية وحدات أساسية معترف لها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي فمهامها يقتصر على إدارة وتسيير الشؤون المحلية للسكان فقط بل أصبحت كذلك مؤسسات أساسية للتنمية المحلية وهذا ما أكده المشروع الجزائري من خلال قانوني الولاية 12-07 والبلدية 11- 10 وهذا ما نبينه من خلال دور كل منها:

المطلب الأول: وسائل تحقيق التنمية المحلية:

أولا: الوسائل المالية:

I- الوسائل المالية المحلية:

تشتمل على الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مداخيل الأملاك.

أ) الجباية المحلية: تحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية حيث تشكل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها وتمثل على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية ويمكن تقسيم الموارد الجبائية إلى:

- ضرائب محصلة لفائدة الدولة: وتشمل ضريبة الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 217- 220.

[2] حسين عبد القادر، مرجع سابق ، ص 164.

– **ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية:** هي الأخرى تشمل ضرائب محصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية وضرائب محصلة لفائدة البلديات دون سواها[1].

ب) أما بالنسبة للتمويل الذاتي: يعرف التمويل على أنه تلك النفقات المالية والمادية التي تنفق لإنجاز خطط التنمية المحلية، وعملية التمويل أساسية فلا يمكن للبرامج التنموية أن تدخل حيز لتنفيذ ما لم تتوفر السيولة المالية اللازمة[2]، فالتمويل الذاتي إذاً اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار ويحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلدية وقرار وزاري بالنسبة لميزانية الولايات، ويتراوح عموما بين 10% و20% من مجموع الإيرادات.

ج) وفيما يخص مداخيل الأملاك: فهي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الاستفادة من خدمة معينة وتشمل تأخير العمارات والبنايات، حقوق الطرق والتوقف ومداخيل الخطيرة العمومية[3].

II– الوسائل المالية الخارجية: وتشمل:

أ) **الصندوق المشترك للجماعات المحلية:** يعد الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، نتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع مباشرة لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مهمته الأساسية تسيير وتمويل صندوق التضامن وصندوق الضمان البلديين وكذا الولائيين، والتي تتكفل بدورها بتمويل ميزانية البلدية وتغطية النقص في المحاصيل الجبائية، وكذلك يقوم الصندوق بتقديم المساعدات المباشرة للجماعات المحلية خاصة إعانة التجهيز والاستثمار بهدف دعم برامج التنمية[4].

---

(1) محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية – دراسة ميدانية لولاية تمنراست– شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004، 2005، ص 50.

(2) Organization for economic co operation and development, financing local development deombre 2007. p 2.

(3) حسين عبد القادر، مرجع سابق ، ص 165.

(4) غزير محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، شهادة ماجستير، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2009 – 2010 ،ص 99.

1) فأما صندوق الضمان: يوجد أساسا للبلديات والولايات لضمان تقديرات الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة ويتمثل دوره في:

– الدفع المنتظم للبلدية عند ظهور إختلالات في التقديرات الجبائية التي تتضمنها ميزانية البلدية.

– المساعدة في تدارك تخفيضات القيم التي لم يتسن تحصيلها من خلال الضرائب المباشرة خلال السنة المالية[1].

2) أما صندوق التضامن: فهو يتكفل بتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار ومنح الإعلانات الاستثنائية التي تعاني من وضعية خاصة التي تواجه الكوارث والحوادث وتخصيصات الخدمة العمومية الإجبارية، كما يعمل على تحقيق التوازن لدى الجماعات المحلية المحرومة عن طريق معادلة التوزيع[2].

2) القروض: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة[3].

3) الإعلانات الحكومية: بما أن مصادر التمويل الذاتي لا تكفي لتغطية الحاجات الضرورية فإنه يلجأ إلى موارد مالية خارجية، تتمثل أساس في إعانات السلطة المركزية باعتبارها مورداً هاما في دعم البلدية والولاية خاصة في التجهيز والاستثمار بحيث تؤدي هذه الإعلانات أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق البلاد[4].

فبالنسبة للبلدية فقد نصت المادة 172 من قانون 11- 10 فإنه تتلقى البلدية إعلانات ومخصصات تسيير نتيجة لعدم كفاية مداخليها مقارنة بمهامها وصلاحياتها.

عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية، التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة خاصة الكوارث الطبيعية، نقص القيمة للإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار.

---

(1) المدرسة الوطنية للإدارة، البلدية مهام وصلاحيات، واقع وآفاق، ص 04.

(2) مدكور زينب، حلقة دراسية حول الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، فرع ميزانية 2005 – 2006، 27.

(3) حياة بن إسماعيل- وسيلة السبتي "التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية" ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21- 22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة، ص 06.

(4) عبد القادر موفق، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، عدد 02 ديسمبر 2012.

وبالتالي فمن الضروري أن تساهم السلطة المركزية في ميزانية الهيئات المحلية إلا أنه يجب أن تكون هذه المساهمة محدودة حتى لا يكون تدخل السلطة المركزية المباشرة في عمل الهيئات المحلية بما يؤثر على الاستقلال المالي[1].

4) الهبات والوصايا: وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي نقوم بها.

وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين، تبرعات مفيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من هيئات أو من أشخاص أجانب.

5) التخطيط المحلي: حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81/ 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما يتم على مستوى البلدية والآخر قطاعي على مستوى الولاية[2].

أ- المخططات البلدية للتنمية (P.C.D) Programmes Communaux de Développement: المنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 73- 136 المؤرخ في 09/ 08/ 1973، يشكل هذا الأخير الوسيلة الملائمة للتنمية على مستوى البلدية لأنه يعتبر من أولويات واحتياجات تنمية البلدية بحيث يتم إعداده بالتنسيق مع الولاية وبموافقتها مع مراعاة الأولويات المقررة.

فالمخطط البلدي هو في حقيقة الأمر يعبر عن لامركزية التخطيط مع إقراره لمسؤولية الجماعات المحلية في ميدان الإنجاز والتنفيذ[3]، ويحتوي على البرامج والمشاريع التي تخص البلدية في المجال الفلاحي والقاعدي والتجهيزات الضرورية للمواطنين.

ب- المخططات القطاعية للتنمية (P.S.D): Programmes Sectoriels De Développement: يعتبر الأداة اللامركزية المنشأة للهياكل الحقيقية الحصيلة بإعداد مشاريع تنموية متناسقة تماشياً مع الإمكانيات المحلية ويهدف إلى تحقيق ترتيب وتنسيق كافة

---

(1) محمد أنس قاسم جعفر، ديمقراطية الإدارة المحلية والاشتراكية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 272.

(2) عزيز محمد الطاهر، مرجع سابق ص 100.

(3) رضوان بن موسى، حلقة دراسية حول المخططات البلدية للتنمية، المدرسة الوطنية، فرع إدارة محلية 2005- 2006، ص 16.

الأعمال المتعلقة بالإنجاز والإنتاج وتكوين مختلف المتصرفين العاملين على مستوى تراب الولاية يدعم هذه الأخيرة من خلال مجالسها التنفيذي على ما يلي:

- إشراك القطاع الخاص في المخططات المحلية.
- تنفيذ العمليات الخاصة بالتهيئة العمرانية.
- التنسيق والتنشيط في إعداد مخطط التنمية في كل المستويات[1].

البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية: وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها ومن أهم هذه البرامج:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي: (2001- 2004) دخل خبر التنفيذ عام 2001 ويهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة.

ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها ما يلي:

دعم النشاطات الإنتاجية من خلال:

1) دعم الفلاحة حيث يندرج من إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة بتكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية، وحماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي وحماية النظام البيئي الرعوي.

2) وكذلك الصيد والموارد المائية: يتضمن أساس البناء، تصليح وصيانة البحرية...إلخ

ويتعلق الأمر هنا وعلى وجه الخصوص، بتخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد ، إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات وغيرها[2].

---

[1] بدال غنية، التخطيط البلدي والتنمية المحلية، دراسة حالة بلدية شلف، المدرسية الوطنية للإدارة، فرع إدارة محلية 2005- 2006، ص 16.

[2] كريم زرمان، "التنمية المذاعة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2009" أبحاث اقتصادية وإدارية عدد 07، جوان 2010، ص ص 200، 201.

2- برنامج صندوق الجنوب: أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998 صندوق تنمية مناطق الجنوب وهو صندوق وطني خصيصاً لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها وإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد كان في الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2006 شمل 13 ولاية ثم ابتداء من سنة 2007 تم القيام بتقسيم جغرافي جديد يميز ولايات الجنوب حيث أصبحت 10 ولايات، حيث بلغت الإعتمادات المخصصة لهذه الولايات 638 مليار دينار جزائري وهذا في الفترة الممتدة 2006- 2009[1].

- **الصناديق الخاصة:** تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية[2].

وبالتالي حتى تستطيع هذه الهيئات المحلية القيام بكل اختصاصاتها وإشباع رغبات الأفراد يستلزم أن تكون الموارد المالية متعددة ومتنوعة تبعا لطبيعة الخدمات التي تؤديها السلطات المحلية لأنها تؤدي خدمات مختلفة منها ما يتعلق بالمحافظة على النظام العام عن طريق خدمات الأمن والصحة والسكينة العامة ومنها ما يتعلق بخدمات ضرورية لكل سكان المناطق المحلية بحيث لا يمكنهم الاستغناء عنهم كخدمات الكهرباء والغاز وغيرها[3].

الوسائل البشرية:

يعتبر العنصر البشري ضروري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية التي بدورها تعتبر عملية شاملة ومتكاملة تستهدف إحداث تغييرات أساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتهدف إلى المستويات متصاعدة من الدخل والإنتاج ومن ثم الرفاهية العامة لمختلف فئات المواطنين[4].

كما يعد وسيلة ضرورية لإنجاح أي مشروع تنموي فكل الصلاحيات والاختصاصات التي تتوفر عليها الجماعات المحلية تبقى دون جدوى في غياب العنصر البشري، ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوي للموارد البشرية، وفي إطار تفسير المسار المهني الموظفين والأعوان

---

(1) حنضري جنيفر، مرجع سابق ، ص 129.

(2) موسى رحماني، وسيلة السبتي، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية"، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

(3) محمد أنس قاسم جعفر ، مرجع سابق ، ص 26.

(4) سميرة كامل محمد، التخطيط من أجل التنمية، مصر، المكتب الجامعي 1996- ص 33.

العموميين في الدولة المنصوص عليهم في المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 95- 126 يتعين على المؤسسات والإدارات العمومية أن تعد مخططا سنويا لتسيير الموارد البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة ووفقا للأحكام القانونية الأساسية والتنظيمات المعمول بها، والغرض من التسيير المنصوص عليه هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال السنة المالية لاسيما ما يتعلق بالتوظيف والترفيه، التكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف، الإحالة على التقاعد، وتشترك في ضبط هذا المخطط الإدارة المعنية ومصالح السلطة المكلفة بالتوظيف العمومي لمجرد تحديد عدد المناصب المالية وقبل الشروع في تنفيذه ويتم ويعدل حسب الأشكال نفسها أما فيما يخص موقع برنامج التكوين متميز ثلاث جوانب هي:

- تكوين داخلي بعيداً عن العمل.
- تكوين داخلي أثناء العمل.
- تكوين خارجي.

وفي الأخير ومن خلال الواقع الميداني لأنماط تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي أبرز عجزاً واضحاً في تنفيذ السياسات التنموية، هذا ما يستدعي إعادة النظر في ضبط الموارد البشرية والمادية والمالية وترشيد النفقات حسب الخيارات والأولويات بما يحقق الصالح العام[1].

المطلب الثاني: دور الولاية في مجال التنمية المحلية:

تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية ويتحدد دورها من خلال القانون الولائي بحيث تسند لها جميع الأعمال المتعلقة بالتنمية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية أو تهيئة إقليم الولاية، ويمكن تحديد دور الولاية من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في التهيئة العمرانية، الصحة، الثقافة، السياحة، السكن، الفلاحة، الري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي[2].

1- الميدان المتعلق بالتهيئة العمرانية: تقوم الولاية في هذا المجال بتحديد مخطط التهيئة العمرانية بالولاية، ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، كما يبادر المجلس بكل عمل من شأنه

---

(1) وفاء معاوي، مرجع سابق ،ص ص 74، 75.

(2) ناصر لباد، القانون الإداري، التنظيم الإداري، الجزء الأول، الطبعة03 ،الجزائر ، ص 82.

توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات، كما يبادر المجلس لكل عمل من شأنه فك العزلة على الأرياف[1].

2- الميدان الصحي: يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية وإنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية ويتخذ كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة، كما يساهم المجلس الشعبي وبالاتصال مع البلديات في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفاق والوقاية من الأوبئة[2].

3- الميدان الثقافي: يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية وحماية التراث التاريخي والثقافي والفني بالتشاور مع البلديات، وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات[3].

4- الميدان السياحي: تتميز الجزائر بإمكانيات سياحية متعددة وآمال معالمها الطبيعية وتنوعها منها مراكز المياه المعدنية ذات الخصائص المتعددة التي تستعمل في العلاج الطبي والاستحمام أو الراحة، يضطلع المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة في الولاية وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية ويشجع الاستثمارات في مجال السياحة وينسق عمل البلديات من أجل ترقية هذا القطاع[4].

5- الميدان المتعلق بالفلاحة والري: يبادر به المجلس الشعبي الولائي ويدخل حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، كما يبادر بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير، وحماية التربة وإصلاحها، كما يعمل المجلس الشعبي الولائي على

---

(1) عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، مرجع سابق ص 256.

(2) المادة 94- 95 من قانون الولاية.

(3) المادة97- 98 قانون الولاية.

(4) فريدة مرياني، المجالس الشعبية المحلية في ظل التعددية السياسية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه ،قسنطينة، كلية الحقوق 2005، ص 207.

تنمية الري، ويساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير[1].

6- الميدان المتعلق بالسكن: يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنجاز برامج السكن كما يساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي[2].

7- ميدان التجهيزات التربوية والتكوينية: تتولى الولاية إنجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها[3].

8- الميدان المتعلق بالنشاط الاجتماعي: يعمل المجلس الشعبي الولائي على المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ولاسيما تجاه الشباب، كما يساهم المجلس بالتنسيق مع البلديات في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى مساعدة الطفولة ومساعدة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين والمتشردين والمختلين عقليا[4].

وعموما لقد أعطى القانون للمجلس الشعبي الولائي الحق في اتخاذ كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب قدراتها ومميزاتها، وجعل من المجلس منبراً لتشجيع كل المبادرات الهادفة لبعث تنمية منسجمة ومتوازنة للولاية، كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يبادر إلى إنجاز تجهيزات تتجاوز من حيث حجمها وأهميتها قدرات البلدية.

المطلب الثالث: دور البلدية في مجال التنمية المحلية:

لقد ضمت التنمية المحلية أبعاد مختلفة ومتعددة منها بعد اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وبيئي وهي تعتبر منهج أو طريقة تساعد في تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهية المجتمع[5]، وتعتبر البلدية الوحدة القاعدة التي تمثل الدولة على المستوى المحلي وبهذا تعتبر المحرك الأساسي للتنمية المحلية بأبعادها المختلفة بحكم علاقاتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها، ويكمن هذا الدور للبلدية في:

---

[1] المادة 84- 85- 87 من قانون الولاية.

[2] المادة 100- 101 من قانون الولاية.

[3] المادة 92 من قانون الولاية.

[4] المادة 93- 96 من قانون الولاية.

[5]- European Union, Cohesion policy support for local development: best practice and future policy options, april 2010,p10.

1- في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط:

طبقا للمادة 107 و 108 يكلف المجلس الشعبي البلدي بوضع برامج تنموية سنوية ومتعددة السنوات المرافقة لعهدته في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، وينفذ على المدى القصير والمتوسط أو البعيد هذه البرامج أخذاً بعين الاعتبار برنامج الحكومية ومخطط الولاية، وما يساعد المجلس للقيام بهذه المهمة أن هناك بنك المعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات والمعلومات والإحصاءات الاجتماعية والعملية المتعلقة بالولاية[1].

كما يتولى مهمة رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية[2].

وعلى هذا الأساس اعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية، وخضوع هذه العمليات لترخيص مسبق من المصلحة التقنية بالبلدية مع تسديد المرسوم التي حددها القانون، وأوجب المشرع ساعة وضع ومناقشة مخطط البلدية ونسيجها العمراني مراعاة المساحات المخصصة للفلاحة وكذلك تجانس المجموعات المكانية والطابع الجمالي للبلدية.

وبهدف المحافظة على البيئة والصحة، أوجب القانون استصدار موافقة المجلس الشعبي كلما تعلق الأمر بمشروع ينطوي على مخاطر صحية، باستثناء المشاريع الوطنية[3].

وطبقا للمادة 116 من قانون 11- 10 حمل المشرع البلدية حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية[4].

وكذلك المحافظة على الوعاء العقاري، وتبادر بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصها.

---

[1] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية،مرجع سابق، ص 199.

[2] ليلى صوالجي، دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداة الإدارة المحلية دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، شهادة ماجستير، جامعة ورقلة، قسم علوم سياسية وعلاقات دولية، ص 23.

[3] عمار بوضياف،شرح قانون البلدية، مرجع سابق ، ص 200.

[4] المادة 16 من قانون بالبلدية.

ويناط بالبلدية أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

وفي مجال الضبط أناط المشرع بالبلدية صلاحية أقامة إشارات المرور التي لا تعود إلى هيئات أخرى ويعود للبلدية السهر على النظافة العمومية والطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب ومكافحة نقلات الأمراض المعدية كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية[1].

2) في مجال الاجتماعي:

أعطى المشروع بموجب المادة 122 من القانون 11- 10 للبلدية حق المبادرة بإتباع كل إجراء قصد إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية وكذا ضمان صيانتها، وإنجاز وتسيير المطاعم والسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ، وهذه لاشك مهمة ثقيلة ملقاة على عاتق البلدية وتربط وثائق الصلة بينها وبين مواطني الإقليم اعتبارا لما تلعبه المدرسة من دور فعال في مجال العلم والمعرفة.

وفي حدود الإمكانات المتوفرة لديها يناط بالبلدية اتخاذ كل التدابير من أجل ترقية وتوفير مرافق للطفولة من حدائق ومرافق للتعليم التحضيري وتساهم البلدية أيضاً في إنجاز مرافق للرياضة والشباب ومرافق للثقافة كالمكتبات ومرافق للتسلية وأخرى للقرن.

ويمكن أن تحصل في هذا الإطار على حكم من الدولة.

- وتساهم البلدية في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومديد المساعدة إليها في مجالات الصحة، والتشغيل والسكن[2].

- وإلزام البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي.

وفي مجال السكن، تكلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، وأجاز المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري[3].

---

[1] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق ، ص 201.

[2] المادة 122 من قانون البلدية.

[3] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق ، ص 202.

في المجال المالي:

يتولى المجلس الشعبي البلدي طبقا للمادة 180 سنويا المصادقة على ميزانية البلدية سواء الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية أو الميزانية الإضافة قبل 15جوان من السنة المعنية وتتم المصادقة على الاعتمادات المالية مادة وباب بيان.

وحسب نص المادة 183 من قانون البلدية فإنه لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو إذا لم تنص على النفقات الإجبارية وفي حالة ما إذا صوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة فإن الوالي يرجعها مرفقة بملاحظاته خلال 15 يوما التي تلي استلامها إلى الرئيس الذي يخضعها لمداولة ثانية للمجلس الشعبي البلدي خلال 10 أيام[1].

في المجال الاقتصادي:

طبقاً للمادة 109 من قانون 11- 10 يخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة.

وطبقاً للمادة 111 تبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحضير وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي[2].

وكذا ترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين في هذا المجال وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية.

ومن جميع ما تقدم يتضح لنا أن البلدية كقاعدة اللامركزية مهامها كبيرة ومتنوعة وذات صلة وثيقة بالجمهور، من أجل ذلك أولتها السلطات العمومية كل الدعم بتخصيص مبالغ مالية رصدت لإقامة الهياكل المذكورة[3].

---

[1] المادة 180- 183، من قانون البلدية.

[2] المادة 108- 111،من قانون البلدية.

[3] عمار بوضياف، شرح قانون البلدية، مرجع سابق، ص 204.

المبحث الثالث: معوقات وعوامل نجاح التنمية المحلية.

المطلب الأول:معوقات التنمية المحلية:

هناك عدة معوقات تقف في وجه الجماعات المحلية بما لا يحقق تنمية محلية: نذكر منها:

1- المعوقات التشريعية: من بين هذه المشاكل نذكر:

- تكليف الجماعات المحلية بصلاحيات متعددة نفوق الإمكانيات المادية والمالية والبشرية لأغلبها، مع وجود العديد من النصوص التنظيمية التي تجعل البلدية أو الولاية طرفا وشريكا مع قطاعات أخرى وهو أمر يحتم التنسيق والتشاور والاتفاق والقرار الجماعي (ري، أشغال عمومية، سكن سياحة، بيئة، فلاحة...) وما يترتب على ذلك من صعوبات في التدخل وأداء المهام العادية والإستعجالية.

- تعدد اللوائح والتعليمات والقواعد المنظمة لشؤون الإدارة المحلية وتواليها مع المناسبات المختلفة وتطور الأحداث سواء في المجال الاجتماعي أو العمراني أو إعداد مخططات وبرامج التنمية المحلية والموازنات وكيفية إبرام الصفقات ويحدث ذلك مع كل مناسبة لانتخابات أو حدوث كوارث طبيعية أو احتياجات اجتماعية على عمل معين وهو ما يدل على قصور القوانين الناظمة لعمل الجماعات المحلية.

- عدم اشتراط أي مستوى تعليمي أو تخصصات علمية معينة في المترشحين للمجالس النيابية الوطنية والمحلية تغليبا للجانب الديمقراطي على الجانب الفني والكفاءة الإدارية.

- وقد أدى هذا إلى انعكاسات سلبية على أداء الجماعات المحلية في كل المجالات التي تتطلب عناصر قيادية متمكنة من العمليات الإدارية بصورها المختلفة من تخطيط تنفيذ وإشراف.

- عدم إلزامية المواد المتعلقة بمشاركة المواطنين وحضور دورات المجلس وعلانيتها وثقافية القرارات ونشر المداولات التي تتم في أغلب وأعم البلديات في جلسات مغلقة، بل أحيانا في غياب بعض الأعضاء[1].

- تكريس قانون الرقابة الشديدة والمتعددة الصور والمستويات الواسعة النطاق على المجالس المحلية المتابعة القضائية، تعليق العضوية و توقيف أو الإقالة التي من شأنها أن تحد من حرية المبادأة لدى

[1] شريفي أحمد، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، اطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية 2009- 2010، ص 200، 202.

المجالس المحلية[1]، وبالتالي حرمانها من التمتع بأحد الأركان الأساسية المكرسة لاستقلاليتها ويدفعها إلى الاقتصار على التدخل في المسائل الجزئية التي تدخل في صلب اختصاصاتها ولا تتطلب تردداً في إذن الوصاية وهذه الرقابة السلبية تقلل من صلاحيات المجالس المحلية.

2) المعوقات الإدارية والفنية:

– ضعف عمليات التخطيط على مستوى المجالس المحلية المنتخبة خاصة البلديات بسبب عدم توفر نسق كفء من المعلومات والكفاءات والإطارات والخبرات البشرية ذات التكوين العالي المتخصصة، الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء والوظائف الإدارية الأخرى، وكذلك تعدد الأهداف وتنافرها وعدم تكامل النشاطات المحققة لها نتيجة عدم الالتزام بإستراتيجية محددة ومستقرة والتي يكون لها تأثير سلبي على معنويات المواطن وعلى الموارد والطاقات البشرية، وعدم تكامل المشاريع من سكن وري وأشغال عمومية وتهيئة عمرانية بحيث يتلف مشروع آخر.

وغياب مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة والبشرية لدى أعضاء المجالس المحلية ويعكس ذلك نوعية البرامج والمشاريع غير المتكاملة والتي لا تراعي البعد البشري والاحتياجات المستقلة مثل: التوسع في منح قطع الأراضي الموجهة للسكن على حساب المساحات الخضراء أو الأراضي الفلاحية، عدم تثمين المناطق السياحية والأثرية والتراث.

– انخفاض مستوى الأداء والإنتاجية لدى الموظفين وعدم القدرة على تأطير المشاريع والتحكم في التكاليف والآجال ونوعية المنشآت بسبب عدم تلاءم الوسائل البشرية مع الأهداف المسطرة نتيجة شكلية المسابقات والاختبارات لانتقاء الموظفين والإطارات وبسبب المحسوبية هو محدودية التوظيف تحرم الهيئات المستخدمة من التوفر على الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على المتابعة وإنجاز المشاريع بسبب تأشيرة الوصاية و الوظيف العمومي، وانخفاض المستوى التعليمي وغياب التدريب والتكوين المستمر بصورة جدية ومنه ضعف الموارد البشرية[2].

– غياب التجسيد الفعلي للامركزية في اتخاذ القرارات وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة من

---

[1] ناجي عبد النور، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، جامعة شلف كلية العلوم القانونية والإدارية 16- 17 ديسمبر 2008، ص 11.

[2] المرجع نفسه ،ص ص 204، 205.

خلال تعقيد الإجراءات والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات بالإضافة إلى العجز في الكفاءة الإدارية على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية[1].

– التموين غير المنتظم للسوق بالمواد الضرورية مثل انقطاع المتكرر لمواد البناء كالاسمنت والحديد ومختلف المواد التي تتطلبها مختلف القطاعات مما يشكل عائقا حقيقياً لكثير من المشاريع وتأخير تسليمها في آجالها المحددة.

3– صعوبات مالية: تعاني الجماعات المحلية من صعوبات مالية منها:

– محدودية الموارد المالية الذاتية والعجز في التحصيل الجبائي، ومظاهر التهرب الضريبي والمديونية وكثرة النفقات المحلية[2] وذلك بسبب محدودية مصادرها أو عدم القدرة على تثمينها أو بسبب ضعف التحكم في عملية الإنفاق وسوء تخصيص الموارد أو بسبب التقسيم الإداري الذي لم يأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي عند إنشائها واكتفاءه بالبعد الاجتماعي والإداري.

أو بسبب عدم الاعتماد على المشاريع الاستثمارية التي تساهم في زيادة الموارد الذاتية وتخفيض الاعتماد على مساعدات السلطات المركزية.

– عدم توافر آليات التنفيذ لبعض المشاريع رغم توفر الاعتمادات المالية والاعتماد بشكل كلي على الإدارة بالعقود واللجوء إلى المقاولين في تنفيذ المشاريع الحيوية ومنحها بطرق غير قانونية ومشبوهة مع المبالغة في تقدير التكاليف وما في ذلك من نفقات إضافية وتدني مستوى الانجاز والتنفيذ[3].

– ضعف ومحدودية المساعدات المقدمة من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية وهذا العجز على مستوى الصندوق المشترك يرجع لأسباب منها:

---

[1] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة ولاية تبسة) رسالةماجستير، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجاري 2008– 2009، ص 279.

[2] عبد الرزاق سويقات، إصلاح النظام الانتخابي لترشيد الحكم في الجزائر، رسالةماجستير جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009– 2010، ص 160.

[3] أحمد شريفي، مرجع سابق ،ص ص 213،214.

– العدد المتزايد والكبير للبلديات العاجزة وتكليف الصندوق بدفع إعانات تسيير البلدي والتي تتعدى على الغالب 40% من ميزانية[1].

– التوظيف غير المرشد للموارد المالية المتاحة وتسجيل نفس العمليات بشكل روتيني ودوري دون النظر إلى أولياتها.

– ضعف المساعدات والمخصصات المالية الموجهة لتطوير الريف والتركيز على الوسط الحضري وواجهات المدن.

– عدم وجود مؤسسات مالية على المستوى المحلي تعمل على تجميع وحشد وتعبئة المدخرات المحلية الصغيرة واستثمارها.

4– المعوقات الاجتماعية والثقافية: بين هذه المعوقات نذكر:

– وجود قناعة لدى فئة كبيرة من المواطنين بعدم أهمية وعدالة المجالس المحلية ويعكس ذلك الفجوة الكبيرة بين أفراد المجتمع وبين المجالس.

– غياب الثقة وضعف التواصل بين الفئات الاجتماعية والسلطات المحلية.

– التنافس وعدم الانسجام بين مكونات النسق الاجتماعي وتضارب مصالح الفئات الاجتماعية بسبب العوامل الحزبية والفئوية وغلبة الاعتبارات الجهوية والعروشية والثقافية والروابط العائلية وتوظيفها في الدعاية والحملات الانتخابية[2].

– مشكلة الفقر مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.

– تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضارية مما يؤدي إلى الانعكاسات السلبية على الجانب الإيكولوجي إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات[3].

ضعف المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وغياب العمل التطوعي والخدمة الاجتماعية بسبب شكلية المجتمع المدني وضعفه وقلة هياكله ومؤسساته.

---

[1] بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث عدد 10، 2012، ص 264، 265.

[2] أحمد شريفي، ص 115.

[3] عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006– 2007، ص 181.

– انعدام الرقابة الشعبية أو عدم فعاليتها إن وجدت وضعف الاهتمام بالعمل الديمقراطي المحلي الذي ينوب ويعوض الرقابة الإدارية للوصاية بنوع من الرقابة السياسية والمدنية، التي يمارسها المواطنون من خلال ممثليهم في المجالس المحلية أو منظمات المجتمع المدني أو الأفراد ونقل الشكوى للجهات المركزية صاحبة الحق في اتخاذ الإجراءات ضد المجالس المنحرفة رغم إعطاء القانون أهمية بالغة لهذا النوع من الرقابة، لكن الواقع يفصح عن انعدامها بسبب[1]:

– عدم تطبيق الفقرات القانونية الخاصة بها ووضع العراقيل في وجه الجهات التي تقوم بها من طرف الوصاية، وعدم تنظيم ندوات للمواطنين الاستماع إلى شكواهم.

– ضعف وعي المواطنين بأهمية المجالس المحلية ودورها في عملية التنمية إلى درجة أن الكثير منهم لا يعرضون دورها إلا في توزيع السكنات أو قفة رمضان أو استخراج وثائق الحالة المدنية[2].

– ومن المعوقات الثقافية نجد أيضاً تأثير العادات والتقاليد حيث يظهر تأثيراها في المجتمعات الريفية حيث يسوء التمسك بالقديم والاعتزاز بما تركه الأجداد كل هذا يعيق إنشاء وسير المشاريع التنموية[3].

المطلب الثاني: عوامل نجاح التنمية المحلية:

أولا: الإرادة السياسية والاستقرار السياسي: العوامل السياسية لها دوراً بارزاً في تشكيل النظام السياسي والإداري لأي قطر، ونظام الإدارة المحلية يقرر بمقتضى أداة قانونية دستوراً كان أو قانونا أو مرسوما يصدر عن الجهة التي تباشر العمل السياسي في الدولة.

فلا يمكن تصور قيام سلطة محلية ديمقراطية في دولة لا تمارس الديمقراطية على المستوى المركزي، كما أن الاستقرار السياسي أمر أساسي لإنشاء الإدارة المحلية ودعمها لتحقيق أهدافها. ومن غير الممكن على إدارة التنمية أن تنمو في ظل نظام سياسي غير مستقر.

إن البيئة السياسية لها تأثير عميق ومباشر على الإدارة المحلية والأطراف الفاعلة في مجالات التنمية المحلية، والتنمية إدارة سياسية ومجتمعية بالدرجة الأولى، فتوفر الإدارة السياسية الصادقة يشكل العامل الأكثر أهمية لنجاح التنمية على المستوى الوطني والمحلي بما توجده من توحد وحماس

---

[1] عمر شريف، مرجع سابق ، ص 216.

[2] المرجع نفسه، ص 216.

[3] ريملاوي سفيان، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر (بلدية الجزائر الوسطى)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم السياسة والعلاقات الدولية، 2010، ص 55.

لدى المسؤولين ومكونات المجتمع وتنظيماته السياسية والمدنية من شعور بأهمية التنمية وخطر التخلف وإيجاد الدافعية للعمل لصالح مجتمعاته وأوطانهم وبناء برامج وطنية مستقلة وتوفير مناخ نجاحها ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، هذه الإدارة يجب أن تكون مدعومة بوضع سياسي مستقر تختفي فيه عوامل الصراع والفرقة والنزاع والتوتر.

ثانيا: النمو الاقتصادي المستديم والمنصف:

يشكل النمو الاقتصادي المناخ العام الذي تتطور وتنطلق وتزدهر في ظله مختلف المبادرات والنشاطات الإنتاجية المحلية والوطنية العامة والخاصة، كما يشكل أهم وأبرز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد ركائز قوة المجتمع وعامل أساسي للتقدم بشكل دائم ومستمر[1]، ويتمثل النمو الاقتصادي في الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيق، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد[2]، ويتطلب النمو الاقتصادي ما عرف في الفكر الاقتصادي بالدفعة القوية كأساس للانطلاق برامج تنموية فعالة وشاملة وطنيا ومحليا، والجزائر قد أخذت وعملت بمقتضى الدفعة القوية منذ بداية التنمية المخططة سنة 1967 إلى غاية 1989 آخر سنة من المخطط الخماسي الثاني، ولم تتوقف في ظل التوجه الجديد لاقتصاد السوق بل أكدت جميع برامج الحكومات المتعاقبة على أهمية الاستثمار العمومي لاستمرار مسيرة التنمية وخلق شروط انطلاقها وفق قواعد السوق من حيث التشريعات واستحداث المؤسسات والدعم اللازم لظهور قطاع خاص وطني وأجنبي قادر على قيادة قاطرة التنمية، كما يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001- 2004 عودة قوية للاستثمار والإنفاق العمومي والمدعم بالبرنامج الخماسي الممتد من 2005- 2009 المتضمن النسبة الكبيرة من برنامج التنمية المحلية الموكل أمر تنفيذها للجماعات المحلية في شكل برامج قطاعية وبرامج بلدية للتنمية هذه الدفعة القوية التي يترتب عليها نمو اقتصادي مستمر وبمعدلات متزايدة يعتمد أساس على الإمكانيات الذاتية والمتمثلة في الادخار المحلي وهو ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي والذي

---

[1] عمر شريف، مرجع سابق ، ص 218.

[2] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة 02، مصدر دار الشروق، 2001، ص 17.

لا ينفق في مجال الاستهلاك الحكومي أو العائلي بل يستخدم في الحفاظ على الأصول الرأسمالية القائمة وتوسعها أو استحداث استثمارات وأصول جديدة[1].

و تتجلى أهمية النمو الاقتصادي المترافق مع سياسات توزيع عادلة في اعتباره محور السياسة الاقتصادية للبرامج الحكومية وإحدى أهم أهدافها الكلية نظرا لما له من آثار على الحياة الفردية والجماعية منها:

– ارتفاع مستوى المعيشة من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيق وتحسن ظروف المعيشة من سكن وصحة ومستوى التعليم وانخفاض مستوى الأمية...

– التحرر من التبعية والضغوط الخارجية، حيث يمنح النمو الاقتصادي البلد مكانة دولية وقوة تفاوضية يستقطب المبادرات الاستثمارية والإنتاجية الوطنية والأجنبية.

– الارتفاع النسبي في الإنتاجية وتنوع النشاط الاقتصادي وزيادة الإيرادات الحكومية المركزية والمحلية.

ثالثاً: الإدارة الكفؤة والفعالة: تعتبر الإدارة في الدولة والمجتمع والمؤسسة بمثابة الجهاز الأساسي الذي يتحكم ويدير وينظم وينسق ويوجه جميع النشاطات، كما يشكل مركز يستقبل المعلومات ويصدر القرارات المناسبة لها (المخرجات) ويحكم ويقيم ذلك كله كما تعتبر الإدارة أداة أساسية وضرورية في أي مؤسسة مهما كانت طبيعة ملكيتها.

ومع مطلع الثمانينات قامت الجزائر بإعادة هيكلة المؤسسة العمومية عضوياً ومالياً وإعادة النظر في التقسيم الإداري للتراب الوطني برفع عدد الولايات والبلديات وصدور قانون استقلالية المؤسسات وقانون الولاية والبلدية عقب صدور دستور 1989م، إلا أن قانون البلدية والولاية أظهرا في الميدان عدة نقائص مما استدعى إعادة النظر فيهما وقد أصبح ليس خافيا على أحد أهمية الإدارة ودورها الحاسم في عملية التنمية باعتبارها المكلفة بـ:

[1] عمر شريف، مرجع سابق ، ص 219، 220.

- تدبير الموارد المالية وتنميتها.
- صياغة وتشكيل السياسات التنموية وترجمتها إلى أهداف، والقيام بعمليات التخطيط وتحديد الأهداف والأولويات[1].

رابعاً: التحكم في التكنولوجيا والاستفادة منها:

لقد لعبت التطورات التكنولوجية دوراً كبيراً في بلورة وزيادة الإسهامات العلمية، حيث أدت إلى ظهور العديد من المفاهيم الحديثة استجابة لتلك التطورات وانصب الاهتمام على كيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة في مختلف مجالات عمل المنظمات حيث أصبحنا نعيش واقعا تكنولوجيا في جميع المجالات كالتجارة الالكترونية والإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية.

– فالتكنولوجيا تسهم في إيجاد وتحديد شبكات الاتصال بطريقة يتحقق معها التلاحم داخل الجماعات المحلية وبيئتها الخارجية الوطنية والدولية بأقصى كفاءة وفعالية.

– تسهم في رفع كفاءة الأفراد من حيث السرعة وتقليص المصدر والضياع في الجهود البشرية والمادية والمالية والمعلومات في ظل انتشار وتعميم استعمال الحواسيب الالكترونية والتكنولوجية الرقمية في ميادين الاتصال ومعالجة المسائل ومختلف القضايا العلمية والمهنية.

– كما تسهل عملية التواصل والعمل الجواري بين المنظمة والمواطن من خلال استعمال وسائل الإشهار الحديثة والإعلام وإطلاع الجمهور على نشاط الجماعات المحلية.

خامساً: التخطيط الإقليمي:

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع بطريقة أكثر فعالية وبشكل متوازن ومتكامل ومن يراعي خصوصيات هذه الأقاليم بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية، وتبرز أهمية التخطيط الإقليمي فيما يلي:

– دفع عملية التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات وتوجيهها إلى المجالات الأكثر طلب في القطاعات المختلفة والأكثر نفعا وتجاوبا مع تطلعات السكان المحليين.

– الحد من التباين التنموي بين الأقاليم الذي يتحقق معه توزيع جغرافي أكثر توازنا للسكان وضمانه لنمو متوازن لجميع الأقاليم ومستوى متقارب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 220،223.

– علاج مشكلة التصنيع وحركة العمران: بحيث لا يكون هناك تركز الصناعات في مناطق محددة ولا يكون هناك مشكلات للإسكان في المدن والمراكز الصناعية[1].

سادساً: تكريس الثقافة ومحاربة الفساد الإداري:

– حيث أصبحت الثقافة عنصراً رئيسياً ومميزاً للأنظمة الديمقراطية ومعياراً للحكم الراشد وكفاءة العمل الإداري وفعاليته والشفافية تقتضي العمل والتصرف بطريقة مكشوفة وعلنية مادامت القرارات المتخذة بشأنها تهدف إلى خدمة المصلحة العامة المشروعة وتتجلى أهمية الشفافية في كونها: عامل لتقوية الثقة والتلاحم بين الإدارة والمواطن وعامل الاتصال ومحاربة الفساد وكذلك عامل استقرار سياسي وإداري وذلك من خلال فتح المجال أمامهم للإطلاع على سير إدارة شؤون المجتمع في كافة النواحي والمجالات وهذا يعني وضوح سياسات الدولة في جميع أجهزتها وسلطاتها والشفافية في المجالس المحلية بين الأعضاء المنتخبين أنفسهم.

– محاربة الفساد الإداري حتى تتمكن الإدارة المحلية من النجاح في تحقيق التنمية المحلية، لأنه يترتب عن الفساد الإداري آثار سلبية على المجتمع والدولة معا ومن بين هذه السلبيات إيجاد فواصل وهوة بين المواطن والدولة يكون من نتائجها معارضة القرارات التي تتخذها الأجهزة الإدارية وعدم الاستجابة لها. كما أنه يضعف هيبة الدولة، وكذلك ينجر عن الفساد الاستخدام غير الكفء والأمثل للموارد والضياع الأموال العامة عن طريق الاستغلال والسيطرة على المال العام وانتشار السرقة والرشوة...

سابعاً: المشاركة الشعبية:

تعرف الأمم المتحدة مشاركة المواطنين في التنمية على أنها مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك مساهمات الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية.

وتكمن أهمية المشاركة في إدارة التنمية المحلية في كون أن المواطنين المحليين هم أكثر الناس معرفة لحاجات المجتمع وأولوياته وبالتالي مشاركتهم ورضاهم عن البرامج والمشروعات المنفذة من طرف السلطات الوطنية والمحلية مؤشر يوجه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة والوسائل الملائمة، كما وجدت الإدارة في المنظمات الحديثة أن هناك ضرورة إلى الأخذ بمبدأ المشاركة في

[1] المرجع نفسه ص ص 232، 234.

صنع القرار مع توسيع دائرة المشاركين كلما أمكن وعدم تركيز القرار في يد فرد واحد ومن أنواع المشاركة نجد: التمثيل السياسي في الهيئات الحكومية المحلية (السلطة المحلية) وكذلك التنظيمات الاجتماعية
(منظمات المجتمع المدني) [1].

[1] المرجع نفسه، ص 228.

بعد أن حاولت الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا البحث من خلال تقديم المفاهيم الأساسية و تعرضه لأهم عناصر التنمية المحلية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط خاتم الإحاطة به في الجانب النظري على الواقع من خلال محاولة القيام بدراسة ميدانية لواقع التنمية المحلية في بلدية بوسعادة والتي يسعى من وراءها إلى معرفة إمكانيات بلدية بوسعادة وأهم المشاريع التنموية بها.

المبحث الأول: تعريف بلدية بوسعادة

تسعى بلدية بوسعادة جاهدة لإعطاء ديناميكية أكثر للتنمية المحلية والارتقاء بالمجتمع المحلي إلى مستويات معيشية أحسن، خاصة وأن البلدية تملك المؤهلات والإمكانيات التي تجعل طموحها أمرا مشروعا.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية بوسعادة

تعتبر مدينة بوسعادة من أهم المدن التي تقع ضمن إقليم ولاية المسيلة نظرا لمالها من إمكانيات اجتماعية وثقافية وكذلك لموقعها حيث تقع عند تقاطع محورين رئيسيين ينتميان إلى شبكة الطرق الوطنية هما الطريق الوطني رقم 08 (الجزائر- بسكرة) والطريق الوطني رقم 36 (المسيلة- الجلفة) فهي تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب[1].

تقع مدينة بوسعادة على بعد 242كم جنوب العاصمة الجزائرية من مسمياتها "سعادة" "أبوسعادة" ثم "بوسعادة" من تطور اسم المدينة فمنهم من قال بأن اسم المدينة جاء لغبطة مؤسسها بهذا الموقع المختار وهو "سيدي ثامر بن أحمد" هو من أسس مدينة بوسعادة عام 1120 ميلادية، كما شيد سيدي ثامر في البداية مسجد حمل اسمه وما يزال موجود إلى حد الساعة بالرغم من أنه بني بالطوب والحطب دون أية مواد بناء فعالة.

احتلت بوسعادة موقعا هاما في المنطقة ويثبت قدم وجودها ومدى أهميتها في الحضارات المتعاقبة عن هذه البلاد، وأن إعمارها يعود إلى عصور ما قبل التاريخ أي قبل ثمانية آلاف أو عشرة آلاف سنة [2]، حيث تم العثور على كمية كبيرة من الأدوات المتنوعة من معدن اللتيوم واستخرجت المكاشط والصفيحات وقطع الصوان من طبقات المعادن المحاذية للوادي بالإضافة

(1) – نوبيات إبراهيم، سغودي هجيرة، تحليل ظاهرة التمايز العمراني والاجتماعي للأحياء السكنية الناجمة عن التوسع العشوائي- دراسة مدينة بوسعادة بالجزائر- المعهد العربي لإنماء المدن. 2013/01/10،ص10.

(2) – نشأة مدينة بوسعادة وتطور نسيجها العمراني- من موقع www.startimes.com

إلى بقايا جثث حيوانات ذلك العهد. كما لاحظ المؤرخون والباحثون ركود وجود أثر حيوانات رباعية الأقدام على مدان صخرية تبعد بعض الكيلومترات شمال غرب واحة بوسعادة، وعانت هذه الحيوانات محل اصطياد وعين أناس ما قبل تاريخ عصر المنطقة[1].

وقبل الاحتلال الروماني للمنطقة كانت المدينة آهلة بالجيتول هم البرابرة الرحل الذين كانوا في تنقل مستمر في الهضاب العليا بحثا عن المراعي و بعدها أصبحت بوسعادة مستعمرة رومانية وكانت فيالق الجيوش تمر بالمدينة على مقربة من بوسعادة شيدت قلعة رومانية وانمحت معالم هذا البناء وحلت محله قلعة "كافيتياك" الفرنسية التي استعادت آثار البناء الروماني.

وبمجيء الإسلام بصم نهائيا موقع الناحية الواحتية فيما بعد، فالإباضية مرت بالمنطقة دون أن تستقر فيها. إلا أن وادي بوسعادة في القرن العاشر صار يشكل نقطة التقاء القوافل التجارية بمجيء الملالويين الذين أثروا كثيرا في المنطقة ثم قبائل الرحل القادمين من مصر اعتبرت بوسعادة تجلب السياح إليها على مر العصور.

أما عن التوسع العمراني للمدينة تفيد الدراسات التاريخية أنه تم الاستنجاد بالولي الصالح سيدي ثامر من طرف قبائل البدارنة الرحل وهم المرابطين الذين يستوطنون الساقية الحمراء وكان للبدارنة أراضي تمتد على ضفاف الوادي وهكذا تم تشييد أول مسجد – جامع النخلة- أنشأت حوله سكنات للولي سيدي ثامر وأسسوا مقر بوسعادة وكانت معظم المدن المحيطة به مزدهرة ونظرا للنمو السكاني ثم توسيع مجال القصر.

وفي مرحلة الاحتلال الفرنسي كانت قصر بوسعادة مقسم إلى أولاد عتيق و المامين، ولكن بعد وصول الفرنسيين وضعت القلعة العسكرية (برج الساعة كما تدعى اليوم) حتى تتم السيطرة على الواحة، تم بناء الحي الفرنسي " بلاطو" Plato، وتم إنشاء الفنادق والمرافق الإدارية والتجارية وسط المدينة، وعرفت المدينة كذلك توسع آخر بظهور حي اسطيح الأوربي والدشرة القبلية وظهور أحياء أخرى كالقيسة والكوشة[1].

كما شهدت منطقة بوسعادة إبان الثورة التحريرية الكبرى معارك هامة وساهم أبناء المنطقة في حرب التحرير الكبرى ومن أهم المعارك التي شهدتها بوسعادة والمناطق المجاورة لها معركة جبل

---

(1) لمحة تاريخية عن منطقة بوسعادة، من موقع www.wikipedia.org/wiki/boussada/

(2) نشأة مدينة بوسعادة وتطور نسيجها العمراني، مرجع سابق.

بوكحيل 55 عام جنوب المدينة في مدينة عين الريش ومعركة جبل ثامر جنوب بوسعادة كما توفي في المنطقة قائدي الثورة الكبيرين عميروش وسي الحواس (في مدينة عين الملح) أما من مرحلة الاستقلال يمكننا الإشارة إلى جمود الحركة العمرانية للمدنية غداة الاستقلال ففي غياب ميكانيزمات للتسيير الحضري للمدينة ظهرت الأحياء القانونية واللاقانونية نتيجة الحركة الذاتية للمواطنين لتأجير مساكن الفرنسيين ويمكن الإشارة إلى صور من التعمير مثل مسجد البشير الإبراهيمي ومنزل الفنان إيتيان دينيه[1] أو ناصر الدين دينية الذي ولد باسم-Alphones Étienne Dinet الذي ولد في باريس في 28 مارس 1861م في وسط عائلة برجوازية، وهو من عشاق مدينة بوسعادة وفنانها الكبير الذي يسمى بيته اليوم بمتحف ناصر الدين ديني حيث جاء من باريس و حط الرحال ببوسعادة. ودخل الإسلام في عام 1918م وبعد انتهاء موسم الحج في 02 أفريل 1929م سافر ناصر الدين ديني إلى باريس حيث توفي هناك بعد أشهر قليلة في ديسمبر 1929[2].ونقل جثمانه إلى مدينة بوسعادة.

أما عن الصناعات التقليدية اشتهرت بصناعة الحلي والتي ساعدت سكان الواحة على العيش والتأقلم مع ظروف البيئة كما اشتهرت المنطقة بالموس البوسعادي والسيف البوسعادي كذلك الذي يعتبر من مميزات المنطقة.

لقد بقيت بوسعادة محافظة على تراثها وثقافتها حتى في الوقت الحالي حيث نجدها تطورت على ما كانت عليه في الماضي. خاصة من الناحية العمرانية.

الإطار الجغرافي – مدينة بوسعادة–

تعتبر بلدية بوسعادة دائرة تابعة لولاية المسيلة التي تبعد عنها بـ 65 كلم. وبـ 175 كلم عن بسكرة و130 كلم من برج بوعريريج و120 كلم عن الجلفة.

يحدها من الشمال بلدية أولاد سيدي إبراهيم ومن الشمال الغربي بلدية الحوامد، غربا بلدية تامسة، وجنوبا ولتام.

(1) التوسع العمراني لمدينة بوسعادة، مرجع سابق.

(2) youssef Nacib, cultures oasis, Boussaâda. Essaid 'histoire sociale, 1986 pp. 216.232

المعطيات الجغرافية

- التضاريس: يبلغ متوسط ارتفاع المدينة من سطح البحر بـ 560م، وتقع المدينة في السطح الشمالي للأطلس الصحراوي جبال أولاد نايل وتمثل الحدود الجبلية للسهول العليا وتطل على شط الحضنة، مرتفعاتها متوجهة جنوب. غرب. شمال. شرق متمثل في جبل كردادة جنوبا موخيرة شمالا بينهما منخفض، ذو انحدار يتراوح بين 3% إلى 8% وهو ضيق لمحاصرة المرتفعات السابقة زمن الجهة الشرقية بالكثبان الرملية، أما وادي بوسعادة فينتج من السفح الشمالي لجبال أولاد نايل وتقطع المدينة من الجهة الجنوبية ليلتقي بواد ميطر.
- المناخ: تقع المدينة ضمن المناخ الجاف الانتقالي بين البحر المتوسط والصحراوي الحار والمتميز بعدم الانتظام في التساقط فيهيمن على بوسعادة نوعان من الرياح الغربية سرعتها 2.6م/ثا لها تأثير سلبي ينقلها للرمال والرياح الشمالية الغربية تزداد في الشتاء والربيع.

أما التساقط: التساقطات قليلة وغير منتظمة.

جل عناصر المناخ هذه تلعب دورا هاما في تحديد المنطقة التي تتناسب وعمل الإنسان في جل المنطقة فالمتأمل في شكل القصر وتخطيطه يلاحظ كيف تمكن سكانه من اتخاذ مناخ ملائم للإنسان باستعمال الماء و المحافظة على الغطاء النباتي لاختفاء المناخ المحلي في التركيب العمراني وواضح أيضا كيف تمكن الفرنسيون من توجيه شكل طرقاته وتلاءم معطيات الرياح السائدة خاصة حماية المدينة من الرياح المحملة بالتراب عن طريق النخيل الوافر.

أما المعطيات السكانية: تعرف حاليا مدينة بوسعادة زيادة طبيعية تقدر بـ 2.69% ويمكننا تسجيلها ضمن المقومات الأساسية للمجتمع نتيجة النزوح محو المدينة بعد الاستقلال وتشير الإحصائيات أن عدد السكان تضاعف سبع مرات في ظرف 50 سنة[1].

(1) نشأة مدينة بوسعادة وتطور نسيجها العمراني، مرجع سابق

التطور السكاني لمدينة بوسعادة

السنة	عدد السكان
1966	26121 نسمة
1977	50369 نسمة
1987	60920 نسمة
1998	102245 نسمة
2002	116529 نسمة
2008	134000 نسمة

المطلب الثاني: إمكانيات بلدية بوسعادة

1) وضعية السكن ببوسعادة:

تم تصنيف السكن في بلدية بوسعادة إلى 03 أصناف وهي جيدة، متوسطة ورديئة وهذا حسب حالة البناء والمادة المستعملة في البناء وتاريخ البناء.

أ) البنايات الجيدة: موزعة تقريبا على كل مقر البلدية خصوصا على مستوى الطريق السياحي حي النصر، طريق المستشفى، الباطن، و ميطر وهي تمثل نسبة 67.77% من مجموع المساكن الموجودة على مستوى البلدية والمقدرة بـ 26948 مسكن حسب تقديرات 2002.

ب) البنايات المتوسطة: موجودة على مستوى مقر البلدية مثل حي اسطيح، حي ميطر وتمثل هذه البنايات بنسب 20.79% من مجموع مساكن البلدية حسب تقديرات 2002.

ج) البنايات الرديئة: تتمثل في البنايات الموجودة على مستوى المدينة القديمة بالإضافة إلى بعض البنايات المنتشرة عبر بعض الأنسجة العمرانية.

أما عن المكان فإن نسبة السكان تزيد من فترة لأخرى حيث بلغت عام 1966م 26121 نسمة أما عام 1977م فقد بلغت نسبة السكان 50369 نسمة أما في عام 1998م بلغ تعداد السكان 102245 نسمة أما من إحصائيات 2008م فقد بلغ 134000 نسمة وازدادت نسبة السكن فبعدما كانت 13159 نسمة أصبحت 23226 مسكن.

2) وضعية المرافق على مستوى بلدية بوسعادة:

- المرافق التعليمية والتكوين: تتوفر بلدية بوسعادة على 49 مؤسسة تعليمية منها 36 في الطور الأول والثاني و09 في الطور الثالث و04 ثانويات[1].

وحسب تقديرات المستقبلية يكون هناك زيادة 05 مدارس طور الأول و الطور الثاني 03 مدارس، طور الثالث ثانويتين ومتقنة.

بالإضافة إلى التعليم الثانوي هناك التعليم العالي حيث تتوفر البلدية على جامعة التكوين المتواصل موجودة بمقر البلدية.

1) التكوين المهني:

تتوفر البلدية على 07 مراكز للتكوين المهني منها 04 للخواص.

2) المرافق الصحية:

تتمثل في المرافق التي تقدم خدمة صحية كالمستشفى، المراكز الصحية، قاعات علاج. ويوجد ببلدية بوسعادة 09 مراكز صحية و05 قاعات علاج إضافة إلى مستشفى واحد يضم 250 سرير والشيء الملاحظ أن مجموع الهياكل الصحية الموجودة ببلدية بوسعادة تغطي حتى المناطق المجاورة وبحلول 2015م تكون هناك 04 قاعات علاج حسب التقديرات المستقبلية.

3) المرافق الرياضية:

تعاني بلدية بوسعادة من عجز في هذا المجال فهي لا توفر إلا خدمة قليلة للشباب في المجال الرياضي تقتصر على: ملعب بلدي، قاعة متعددة الخدمات، مركز التربية البدنية. وحسب التقديرات المستقبلية سنة 2015م ستكون هناك03 ملاعب حوارية وملعب بلدي.

4) المرافق الدينية والثقافية:

تتوفر بلدية بوسعادة على 22 مسجد بالإضافة إلى مسجد واحد بتجمع المعذر، أما التجهيزات الثقافية فتتوفر البلدية على دار ثقافة، دار إقامة للشباب، الكشافة، قاعة سينما، الاتحاد الوطني للشبيبة. وحسب التقديرات المستقبلية لسنة 2015م يكون هناك 03 دور شباب ومركز ثقافي.

---

[1] صولة عبد الحكيم، دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بوسعادة، مكتب الدراسات في التعمير والإنجازات. ديسمبر 2011،ص ص 04،05.

5) المرافق الإدارية:

تشمل بلدية بوسعادة على مقر الدائرة، مقر البلدية، 05 فروع بلدية، الشركة الجزائرية للتامين، الضرائب، البريد والمواصلات، مصلحة الطرقات، المسح العقاري، قسم التعمير والسكن، الوكالة العقارية، الضمان الاجتماعي، منظمة أبناء الشهداء، ديوان الغابات، قسم الري، الديوان القومي للتجارة، قسم الفلاحة، العدالة، المركز المالي والمركز الوطني للتوفير والاحتياط[1].

6) **المرافق التجارية والخدمات:** تحتوي البلدية على:

سوق أسبوعي، سوق مغطاة، محلات تجارية، سوق غير مغطاة، محطة المسافرين، محطة بنزين، حظيرة البلدية، وكالة الخطوط الجوية، الشركة الفلاحية للاحتياط، مركز الصناعات التقليدية، مؤسسة أدوات التنظيف.

7) المرافق السياحية:

يكتسي قطاع السياحة أهمية كبرى من الناحية الاقتصادية للبلدية، فالبلدية تتوفر على 04 فنادق، 02 وكالة سياحية، متحف ناصر الدين دينية، حي سياحي إضافة إلى منطقة التوسع السياحي بالجنوب الغربي لمقر البلدية.

3) **وضعية المنشآت القاعدية:**

1) شبكة الطرق:

- الطرق الوطنية:

1) الطريق الوطني رقم 89

يربط هذا الطريق بين بلدية بوسعادة والجزائر، يمتد داخل مجال البلدية 8.5 كم، حزام هذا الطريق مشكل من قارعتين، عرض الواحدة 08 م وفاصل ترابي حوالي 02 م حالة القارعة معبدة، هناك الطريق الوطني 45 والذي يقطع الطريق الوطني 08 في الكيلومتر 13 شمال بوسعادة.

[1] المرجع نفسه، ص ص 07،06 .

2) الطريق الوطني رقم 89

يسمح هذا الطريق بربط مدينة بوسعادة وولاية الجلفة مرورا ببلدية سيدي عامر يمتد على مسافة 7.9 كم داخل مجال البلدية من الناحية الغربية، ويقطع بلدية الهامل بالجهة الجنوبية ويشكل حزامه من قارعة عرضها 08م وجزء من قارعتين داخل المجال العمراني.

3) الطريق الوطني رقم 45:

يسمح هذا الطريق بربط بوسعادة بالجهة الغربية باتجاه بسكرة يمتد داخل المحيط العمراني للبلدية على مسافة 17.5 كم تتواجد على حافته نسبة كبيرة من المرافق والمنشآت الصناعية (منطقة النشاطات)[1].

- الطرق الولائية:

الطريق الولائي رقم 38:

يسمح هذا الطريق بربط بلدية بوسعادة بالجهة الغربية مرورا ببلدية امجدل على طول 30 كلم، يتم سير مكثف لآليات الوزن الثقيل ابتداءا من منطقة النشاطات لحي ميطر.

الطريق الولائي رقم 05:

يربط بين بوسعادة و برج ولتام ذو طول خطي يقدر بـ 12 كم اتجاه جنوب البلدية، يعرف حركة كثيفة لآليات النقل حيث يعتبر همزة ربط بين الشمال والجنوب.

الطريق الولائي رقم 04

يسنح بربط بلدية بوسعادة ببلدية المعاريف في الجهة الشمالية الشرقية مرورا بمحيط الاستصلاح المعذر، يقدر طوله بـ 3.12 م.

- الطرق البلدية:

تضم حاليا طريق بلدي واحد يربط بين بوسعادة ونقب ميطر، طوله 507 م وهو في حالة رديئة ومتدهورة راجعة إلى جيو تقنية الأرض، وهناك طريق آخر يربط بين بوسعادة والقرية الفلاحية (المعذر) بطول 10.5 كم عكس الطريق الأول فهو يتميز بانحدار ضعيف محمي من عوامل التعرية.

(1)- المرجع نفسه. ص ص 10،09

- شبكة المياه الصالحة للشرب:

يتواجد ببلدية بوسعادة 11 خزان مائي، تتزود منهم البلدية بالمياه الصالحة للشرب. يتم توزيع المياه الصالحة للشرب عبر شبكة كبيرة من القنوات يبلغ طولها الخطي 178.48 كم، منهم 80% في حالة جيدة و15 في حالة رديئة تحتاج إلى صيانة وتجديد يتراوح قطرها بين 150-400 ملم.

- شبكة الصرف الصحي:

يبلغ طول هذه الشبكة حوالي 10 كم وهي تغطي حوالي 80% من السكنات وهي عبارة عن شبكة موحدة ذات قنوات رئيسية أقطارها من 150-500 ملم وأقطار ثانوية بين 300-400ملم تصب كلها في نقطة تجميع تتمثل في وادي بوسعادة.

- شبكة الكهرباء: وصل عدد المنازل الموصولة بشبكة الكهرباء ببلدية بوسعادة 15120 مسكن بما فيهم 350 مسكن بالمناطق المبعثرة من مجموع 20427 مسكن مشغول أي بنسبة استفادة تقدر بـ 74.01%.

- شبكة الغاز: ترتبط بلدية بوسعادة بأنبوب غاز طبيعي آتي من حاسي رمل ويمر على مستوى طريق الجلفة ليصل مركز التوزيع يقدر قطره بـ 42 وابتداءا من هذا المركز يتم تغطية التجمعات البيئية بشبكة توزيع ذات أنابيب فولاذية بأقطار 100-200 ملم[1].

- شبكة الهاتف: يوجد ببوسعادة مركزين هاتفيين سعتهما الإجمالية 9000 خط، يبلغ عدد الخطوط المستغلة حوالي 700 خط منشغل يضم 7015 مشترك.

الوضعية الاقتصادية:

1) الفلاحة:

تعتبر بلدية بوسعادة ذات طابع زراعي رعوي تقدر المساحة الفلاحية حسب مندوبية الفلاحة لبلدية بوسعادة حوالي 29000 أي بنسبة 90.19 % من المساحة الإجمالية للبلدية والمقدرة بـ 25500هـ منها 2580هـ مستغلة في الفلاحة أي بنسبة 10.11% من المساحة الإجمالية للبلدية و11.21 من المساحة الفلاحية الإجمالية.

(1)- المرجع نفسه. ص ص 10،11.

التوزيع العام للأراضي:

تقدر المساحة الإجمالية للفلاحة 23000 هـ من بينهما 2580 هـ صالحة للزراعة، وتنقسم إلى 2260 هـ مسقية بنسبة 9.82% من المساحة الفلاحية الإجمالية و20320 مساحة جافة بنسبة 1.39% من المساحة الفلاحية الإجمالية، أما المساحة الباقية فهي أراضي غير مستغلة للزراعة تقدر بـ 20420 هـ أي 88.78% من المساحة الفلاحية الإجمالية تشمل 04 أنواع من المساحات أولها مساحة خاصة بالمراعي تقدر مساحتها بـ 15620 هـ أي بنسبة 67.91% من إجمالي للمساحة الفلاحية و 100 هـ أراضي غير منتجة بنسبة 0.43% و43000 أراضي حلفاء بنسبة 7.66% و1700 هـ غابات بنسبة 7.39%.

توزيع الأراضي الزراعية: تتمثل الأراضي المزروعة فعلا بنسبة 11.21% من المساحة الزراعية الإجمالية مع ترك نسبة 24.22% كأراضي في راحة وأعلاف وتتميز الأراضي بزراعة كثيفة وتغلب عليها زراعة الخضر والأشجار المثمرة حيث تشغل نسبة 53.45% من المساحة المزروعة وتشغل زراعة الأشجار والكروم ما نسبته 21.29% من المساحة الصالحة للزراعة وزراعة الأعلاف بنسبة 13.95% [1].

2) الصناعة والأشغال العمومية: ينظم هذا القطاع المنطقة الصناعية الواقعة في طريق المعذر ومنطقة النشاطات والتخزين بحي ميطر إضافة إلى مجموعة من الوحدات.

المبحث الثاني: آفاق التنمية المحلية ببلدية بوسعادة

المشاكل المطروحة على مستوى بلدية بوسعادة

1- على المستوى الإقليمي:

أ) من الناحية العمرانية: تتمثل أهم السلبيات في:

عدم كفاية الأراضي القابلة للتعمير التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير السابق بالمقارنة مع الوضعية الحالية ووتيرة نمو وتطور النسيج العمراني.

غياب ضوابط تقنية في تسيير استهلاك المجال.

وجود عوائق تحكمت في حصر التوسع العمراني وتوجيهه كوادي ميطر، ووادي بوسعادة، الجبال المحيطة، الكثبان الرملية والأراضي الفلاحية.

(1)- المرجع نفسه، ص ص12،13

– غياب تنمية عمرانية بالأقطاب الثانوية والتي يمكن لها أن تساهم في التنمية المجالية بالبلدية.

ب) من الناحية الفلاحية: من بين المشاكل التي تعترض تنمية القطاع وتحقيقه لأهدافه مايلي:

– عدم استغلال المياه السطحية استغلالا يمكن له أن يعود بالفائدة على القطاع الفلاحي ككل.

– خطر الكثبان الرملية على الأراضي الفلاحية انطلاقا من الجهة الجنوبية الغربية لهذه الأراضي.

– الاستهلاك العشوائي للطبقات المائية من خلال إنجاز المناقب بدون رخصة.

– نقص في التزويد بمختلف الشبكات (خاصة شبكة الكهرباء).

– نقص كذلك في المسالك الفلاحية المعبدة التي من شأنها أن تعطي دفعا لهذا القطاع من خلال تحسين الموصولية بمختلف الآليات الفلاحية ومعدات النقب.

– غياب وحدات الإنتاج الفلاحي ومعالجة المنتجات الفلاحية وكذلك وحدات الأدوية الفلاحية.

ج) من الناحية الصناعية: تتمثل هذه المشاكل المطروحة في هذا الميدان فيما يلي:

– غياب قطب صناعي بارز ومؤثر بالمنطقة[1].

– النمو البطيء في تعمير منطقة النشاطات المبرمجة لغياب سياسة توجيهية فعالة تساعد على جلب المستثمرين بها.

– نقص وقلة الاستثمار الخاص في ميدان الصناعة.

د) من الناحية السياحية:

– غياب منطقة سياحية بالبلدية.

– نقص في المرافق الفندقية ووحدات الصناعات التقليدية.

– انعدام مخيمات صيفية بالمنطقة على الرغم من توفر المناظر الطبيعية التي تسمح بخلق قطب سياحي هام.

– غياب الاستثمار الخاص بهذا القطاع ومختلف النشاطات السياحية التي يمكن أن تنجم عنه.

(1)- المرجع نفسه،ص16 .

2)على المستوى العمراني:

مركز البلدية: لقد تم حصر جملة المشاكل و الاختلالات التي تعاني منها المدينة والتي من شأنها أن تعيق وتوجه اتجاه ونوع وتوسع المدينة وتتمثل هذه المشاكل في:

- السكان:

- تمركز نسبة كبيرة من السكان بمركز البلدية.
- الكثافة السكانية المعتبرة.
- النمو المتسارع لعدد السكان خاصة في الفترة ما بين 1987م-1998م.

وبصفة عامة فإن تمركز السكان بهذه المنطقة لم يكن لعوامل جغرافية بل أساسا لمتطلبات اقتصادية وذلك راجع إلى الأهمية الإدارية والاقتصادية التي تلعبها بلدية بوسعادة والتي يمكن اعتبارها قطب رئيسي بالمنطقة مما أدى إلى خلق حالة من اللاتوازن والاكتظاظ[1].

- السكن:

- انتشار ظاهرة البناء الفوضوي خاصة بحي ميطر.
- نسبة كبيرة من المساكن بين رديء ومتوسط.

- التجهيزات:

- افتقار المدينة للمرافق الثقافية والترفيهية التي تنشط على مجال المدينة ككل وعدم استطاعة المرافق الحالية لتأدية هذا الدور.
- افتقار المدينة للمرافق الرياضية خاصة على مستوى الأحياء بحيث هناك اختلاف في توزيعها من ناحية الكمية ومجال التأثير.

وبصفة عامة فإن مدينة بوسعادة تستفيد من قدر مهم من المرافق من كل نوع حيث أن الغالبية ذات طابع اجتماعي، إداري، و تجاري، لكن تبقى تعاني من بعض الاختلالات خاصة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين وذلك بالرغم من تمركزها وسط المدينة، بالإضافة إلى عدم استغلالها لطاقتها القصوى.

كما نجد بعض المشاكل بالتجمع الثانوي –المعذر- تتمثل فيما يلي:

- تمركز نسبة ضئيلة من سكان البلدية بهذا التجمع.

[1] المرجع نفسه. ص 16،17.

كما نلاحظ أنه نظرا لموقع هذا التجمع وطبيعة النشاطات الممارسة به (فلاحة وتربية المواشي) ساهم في نزوح سكان هذا التجمع إلى مركز البلدية.

أما من ناحية السكن فنلاحظ أحادية النوع (سكن فردي) وما يترتب عنه من نقص بالمراعاة إلى نقص الأراضي القابلة للتعمير.

أما من ناحية التجهيزات نجد أن هذا التجمع يعاني من نقص كمي ونوعي من حيث المرافق وبالتالي نقص في الخدمات المتوفرة لسكانه وانعدام خاصة المرافق الثقافية والترفيهية التي من شأنها أن تحقق خاصة على الفئة الشبابية لسكان المعذر.

وبالتالي فإن حساب الاحتياجات اللازمة من مرافق يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الاستعمال الأمثل للهياكل الموجودة مع حصر وترتيب هذه الاحتياجات حسب الأولوية والضرورة[1].

المطلب الثاني: آفاق التنمية في بلدية بوسعادة

لقد تم رسم هذه الآفاق من خلال الاعتماد على إمكانيات البلدية ومؤهلاتها سواء الطبيعية أو البشرية. وهي كما يلي:

أ) من الناحية الفلاحية:

بلدية بوسعادة ذات طابع فلاحي (زراعي، رعوي) وعليه يجب وضع سياسة تتماشى مع إمكانيات وطبيعة هذا المجال.

أراضي مخصصة للفلاحة وفيما يخص هذه الأراضي فهناك عمليتين بحيث يجب تنمية ماهو موجود وتنظيم ما هو مبرمج وما سوف يقترح.

وبالتالي فيما يخص الأراضي الفلاحية الموجودة والمتمثلة في:

- أراضي فلاحية موجودة داخل المحيط العمراني خاصة غابات النخيل بالجهة الشرقية للمدينة.
- ومحيط المعذر الموجود بالجهة الشمالية الغربية للبلدية ومحيط الزريقات الموجود بالجهة الجنوبية للمدينة.

والتي يجب تنميتها وتطويرها بالعمليات التالية:

- إعادة التجديد والغرس خاصة فيما يتعلق بغابات النخيل.

[1] المرجع نفسه، ص ص 18،19.

- الحد من ظاهرة نزوح الكثبان الرملية حول الأراضي الفلاحية وذلك بغرس أشجار حمائية بعد عملية نزع الرمال.
- تطبيق التقنية الحديثة في مجال السقي.
- استصلاح محيط المعذر والذي يتطلب دراسة لنوعية التربة ودراسة هيدرولوجية لمعرفة الإمكانيات المتوفرة فيما يخص الباطنية.
- تشجيع القطاعات الخاصة بانتهاج سياسة الدعم الفلاحي وتأمين الفلاحين[1].
- تحسين وتعميم التزويد بالطاقة الكهربائية للمستثمرات الفلاحية بكيفية متناسقة ومتوازنة.

أما فيما يخص الأراضي الفلاحية المبرمجة والمتمثلة في المحيط الممنوح لأبناء الشهداء الواقع بالجهة الشرقية للبلدية وجنوب محيط المعذر بمساحة 2085.95 هكتار. بالإضافة إلى الأراضي الفلاحية بالجهة الشمالية الغربية للبلدية بمساحة 1350.06 هكتار ويتعلق الأمر هنا بعملية تنظيمها وذلك بـ :

- تقسيم هذه الأراضي إلى محيطات مع أخذ محيط الزريقات كمرجع من حيث المساحة (200 هكتار) وهو ما ينتج عنه محيط بين المبرمج والمقترح مع الأخذ بعي الاعتبار أن هذه المحيطات يمكن لها أن توفر لنا منصب شغل وذلك بمعدل 03 هكتار للفلاح.
- تخصيص جزء من الأراضي الفلاحية المقترحة للاستثمار الفلاحي الخاص وذلك بغرض تحكم أمثل في هذا النوع من الاستثمار بعزلة من الأراضي الفلاحية العادية وبالتالي إعطاء دفع جديد لقطاع الفلاحة بالمنطقة والمساهمة بصورة فعلية في تنميته وتطويره.

وبالتالي وبالإضافة إلى هذه العمليات المتعلقة بالأراضي المخصصة للفلاحة وجب علينا التركيز أيضا على تكثيف عمليات التنقيب عن الآبار وشق الدروب والمسالك داخل هذه الأراضي بالإضافة إلى تزويدها بشبكة الكهرباء إدخال الزراعات الصناعية.

الأراضي المخصصة للتشجير: وتتمثل أساسا في الأشرطة المحيطة بوادي ميطر والأراضي التابعة للجبل الرملي والتي تقدر مساحتها بـ 2155.08 هكتار، بالإضافة إلى جنان بلقزاوي الموجود بالجهة الغربية للمدينة والذي تقدر مساحته بـ 50.26 هكتار بحيث نركز أولا على الإسراع في تجسيد مشروع الجبل الرملي للحد من عامل التعرية وتثبيت الأراضي الرملية المحيطة بوادي ميطر مع

[1] المرجع نفسه، ص 48.

تكثيف عملية التشجير واختيار نوعية التي سيتم غرسها مثلا الصنوبر، الكاليتوس.... إضافة إلى تدخل خاص يتعلق بجنان بلقزاوي يتمثل في تهيئته وتنظيمه (بتحويطه وشق المسالك به وتخصيص فضاءات بداخله مخصصة للراحة والاستحمام. يمكن لسمان المدينة الاستفادة منها مع تكثيف كذلك عملية التشجير به وتنظيمها.

- أراضي مخصصة للنشاط الرعوي.

وتتمثل في الأراضي الموجودة بالجهة الشرقية والجنوبية الشرقية للبلدية بمساحة 7219.53 هكتار للمحافظة على هذه الأراضي توجب القيام بعمليات تهيئة تتمثل أساسا في:

- الاعتماد على الحرث الجيد وفق خطوط التسوية.
- الحفاظ على الدورة الثنائية حبوب- أعلاف " للتقليص من أراضي الراحة".
- تنفيذ برنامج تحسين البيانات العلمية في المناطق الرعوية[1].
- تنظيم عملية الرعي وتوسيع تربية الأغنام التي تتلاءم مع الطابع الرعوي للمنطقة وذلك بتدعيم تربية المواشي المتمثلة في الأغنام، البقر، الماعز.... إلخ وكذلك الدجاج.

ب) من الناحية الاقتصادية:

كأي تجمع سكاني فإن التطور السكاني يعكسه تطور عمراني لتكون حوصلة هذين العاملين تطور اجتماعي واقتصادي، لكن كون مدينة بوسعادة منطقة عبور (خاصة من مدن الجنوب نحو العاصمة)إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة واضحة على القطاع الصناعي، فالملاحظ أن هذا القطاع لم يبرز بصورة واضحة ومؤثرة على الوضعية الاقتصادية للبلدية وذلك راجع ربما إلى طبيعة المنطقة (فلاحية- رعوية) وكذلك النشاطات واتجاهها التي لعبت دورا هاما في محدودية هذا القطاع، بالإضافة إلى مشكلة العوائق والطبيعة المتضرسة للمنطقة والتي لا تسمح صراحة بتوجه هذا القطاع نحو ما يمكن تصنيفه بالصناعات الثقيلة ولكن بالمقابل يمكن توجيه هذا القطاع للاندماج مع طبيعة المنطقة وطبيعة النشاطات السائدة بها خاصة الفلاحية.

وبالتالي وللوصول إلى هذا الهدف وجب علينا القيام بما يلي:

- تنظيم الوحدات الصناعية المتوفرة بمنطقة النشاطات (الموجودة بالجهة الشرقية للمدينة عند المدخل الشرقي قدوما من بسكرة والتي تتربع على مساحة 141.89 هكتار) وذلك بالربط

(1) - المرجع نفسه، ص 49.

الجيد لهذه الوحدات مع الطريق الوطني رقم 46 واستكمال التزويد بمختلف الشبكات القاعدية.

وبهذا الصدد وجب علينا الإشارة أن هذه المنطقة استفادت من دراسة تم فيها تنظيم المخطط المجالي لها بالإضافة إلى برمجة مجموعة من الحظائر تابعة للخواص وبالتالي نوصي بالإسراع بإنجاز هذه الدراسة وذلك وفق الشروط الخاص بها.

- تخصيص مساحة معتبرة لتوسع منطقة النشاطات الموجودة وذلك لاستقبال الوحدات الصناعية الجديدة بمختلف أنواعها ودرجاتها في إطار الاستجابة إلى متطلبات التوجيهات التنموية المقترحة الخاصة بهذا القطاع بحيث تقع الأراضي المخصصة لهذا التوسع بالأراضي الشاغرة الموجودة شرق منطقة النشاطات الحالية وذلك بمساحة مقدرة بـ 162.24 هكتار مع تدعيمها وتزويدها بمختلف الشبكات القاعدية لطرق قنوات تزويد وصرف المياه، الكهرباء[1].
- كما يمكن لهذا القطاع تدعيم قطاع الفلاحة والعمل معا، وذلك بهدف مشترك وهو المساهمة في إعطاء دفع لوتيرة الاقتصاد بالمنطقة وذلك بالحرص على إنشاء هياكل ووحدات صناعية لها علاقة مباشرة بالصناعة الفلاحية وذلك خاصة بالمساحات التي ستخصص للاستثمار الفلاحي والتي بدورها ستساهم في تطور الحياة الاجتماعية للفلاح بصفة خاصة وتطور الحياة الاجتماعية لسكان المنطقة ككل بصفة عامة.

ج) من الناحية السياحية:

فيما يخص تطويرها هذا القطاع و الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه في تنمية بلدية بوسعادة فيعتمد أساسا على الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الطبيعية والثقافية المتوفرة واستغلالها استغلالا فعالا يعود بالفائدة على البلدية ككل.

وبالتالي سنركز على هيكلة هذا النشاط وتنظيمه بتوفير إمكانية توسيعه باقتراح مجال يأوي هذا التوسع، بحيث يتم إنجاز منطقة التوسع السياحي الموجودة على الأراضي الشاغرة المحصورة بين النسيج العمراني للمدينة وجبل كردادة بمساحة 34.90 هكتار واختيارنا لهذه الأرضية لمحاذاتها للطريق السياحي الموجود بالجهة الجنوبية الشرقية للمدينة، وبالتالي تدعيم وتنشيط هذا الطريق.

[1] المرجع نفسه، ص 50 .

بالإضافة إلى تدعيم هذا المنطقة ببعض الوحدات ذات الإنتاج السياحي وخاصة الصناعات التقليدية، المتاحف.... إلخ وإن أمكن ذلك هياكل استقبال جديدة من شأنها أن تدعم الفنادق الموجودة.

إضافة إلى تنمية الواحات النخيلية الموجودة وإدماجها ضمن المسار السياحي الذي سيقترح لكونها جزء من تراث المدينة.

نفس الشيء بالنسبة للمدينة القديمة لبوسعادة بحيث نحاول إدماجها ضمن هذا المسار السياحي لما تمثله من مكسب تراثي بالنسبة للمدينة والمنطقة ككل.

- اقتراح مرفق سياحي على درجة تأثير كبيرة كحديقة تسلية أو ميدان للفروسية.

وذلك على الأراضي الشاغرة الموجودة شمال المدينة والمحصورة بين وادي بوسعادة ووادي ميطر والتي تتربع على مساحة مقدرة بـ 350.84 هكتار مع محاولة ربط المرفق وإدماجه ضمن المجال السياحي الذي سيقترح[1].

فيما يتعلق بالمسار السياحي والذي سينطلق من الجنوب الشرقي للمدينة وتحديدا من منطقة التوسع السياحي المقترح ليشمل الطريق السياحي الموجود مرورا بالمدينة القديمة وغابات النخيل الموجودة وصولا إلى المرفق السياحي الذي سوف يقترح بالجهة الشمالية للمدينة لينتهي بجنان بالقزاوي.

د) من الناحية البيئية والايكولوجية:

نظرا للدور الذي تلعبه البيئة وتماشيا مع التوجيهات الحديثة لعمليات التعمير والتي تأخذ بعين الاعتبار هذا العنصر المهم فإن توجيهاتها في هذا المجال تتمثل فيما يلي:

- تجسيد نموذج يعتمد على دراسة صرف المياه السطحية (مياه الأمطار بصفة خاصة) وإعادة استغلالها بالمناطق الفلاحية بطرق حديثة وايكولوجية تساهم في الاحتفاظ على الطبيعة.
- تدعيم مشروع الجبل الرملي الذي يمتد ببوسعادة من الجهة الشرقية إلى الجهة الشمالية الغربية وذلك بغرس الأشجار الملائمة والتي تساعد على تلطيف الجو عن طريق التبخر وتصفية الهواء الداخل إلى النسيج العمراني.

[1] المرجع نفسه، ص ص 50،51.

- إنجاز مساحات خضراء ومساحات عمومية داخل التجمعات العمرانية للحفاظ على الجانب الايكولوجي للسكان وكذا التهوية.
- إخراج القمامات العمومية خارج التجمعات العمرانية مع اقتراح محطات تحويل و رسكلة لإعادة الاستفادة مما يمكن تحويله[1].

هـ- على المستوى العمراني:

1- إعادة الاعتبار للمدينة القديمة وذلك باقتراح فضاءات مختلفة كمركز للنشاطات وللتجارة وكذلك للثقافة وذلك عبر إعادة الهيكلة والتي تتضمن:

- تفادي التدهور الكلي للسكنات وذلك بالعناية وتحسين البنايات الموجودة وتحديدها.
- المحافظة على الخصائص المعمارية والعمرانية الخاصة بهذا النسيج.
- توكيل الصناعات التقليدية لمؤسسات صغيرة للحفاظ على التراث الثقافي والاجتماعي لمدينة بوسعادة.
- إعادة تنظيم وتهيئة القطاعات والأحياء الموجودة في حالة عزلة.
- حماية المناطق الهامة ببوسعادة مثل: واحات النخيل، طاحونة فريرو، منطقة التوسع السياحي، الطريق السياحي.
- اقتراح مواقف السيارات لحل مشكل توقف السيارات بمركز المدينة.

2- أما منطقة التعمير المستقبلي:

- تقع منطقة التوسع المستقبلي شمال مدينة بوسعادة على محور الطريق الوطني رقم 08، وبما أن هذه المنطقة تعتبر نوعا ما منعزلة عن النسيج الحالي للمدينة ثم اقتراح مرافق تلعب دور عناصر الربط المتمثلة في حديقة تسلية وميدان للفروسية ومركز للتسلية على مساحة مقدرة بـ 1100 هكتار.

3-لقد اقترح المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مخططات لشغل الأراضي وهي:

1- مخطط شغل الأراضي رقم 01 المدينة القديمة: تقع وسط مقر البلدية وتتربع على مساحة 24.71 هكتار، وقد اعتمد هذا المخطط لهدف إعادة تأهيل كل البنايات والتي تحمل

[1] المرجع نفسه، ص ص 52،51.

طابع عمراني ومعماري تاريخي حيث يمثل هذا الحي جزء من التراث أساسي من التراث الحي للمدينة.

ولقد تم إنجاز شطر مهم منها ولقد جاء في مبادئ التنمية التي تضمنها مايلي:

- التفكير في طابع عمراني ومعماري مميز وذلك نظرا لطبيعة النسيج المدروس.
- إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمدينة[1].
- تكثيف النسيج العمراني بطريقة أفضل.

2- مخطط شغل الأراضي رقم 04 الدشرة القبلية: ويقع هذا المخطط في الجهة الجنوبية باتجاه بسكرة وهو يتربع على مساحة 75 هكتار ومن جملة المبادئ التي جاء بها مايلي:

- استغلال الطريق الرئيسي.
- التفكير في طابع عمراني مميز.
- تكثيف النسيج العمراني بطريقة أمثل.
- تخصيص مشاريع سكنية ومرافق عامة جديدة لامتصاص النقص الملحوظ في هذا الميدان.
- إعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمدينة.

أما فيما يخص البرنامج المقترح فيتمثل في:

- السكنات: تخضع لعملية إعادة الهيكلة بتوسعة الطرق وتهديم بعض المساكن والقيام بتهيئة في الأماكن الشاغرة بالتالي مجموع المساكن الخاضعة لهذه العملية هو 105 مسكن، أما المرافق فبالإضافة إلى ذلك الموجودة بالمنطقة تم اقتراح مدرسة للطور الأول والثاني ومركز الأعمال ومركز إداري ومركز تجاري، وقاعة متعددة الرياضات بالإضافة إلى البرنامج هناك عدة عمليات مست مختلف الشبكات كالطرق، قنوات الصرف الصحي، صرف المياه الصالحة للشرب.

3- مخطط شغل الأراضي رقم 09: يقع هذا المخطط في الشمال الغربي بالنسبة للتوسعة الجديدة لمدينة بوسعادة، ويشمل منطقة شاغرة، ويتربع على مساحة مقدرة بـ 82.65 هكتار. ولقد جاء في هذا المخطط كذلك رفق توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة

(1)المرجع نفسه، ص ص 26،25.

والتعمير وذلك فيما يخص الموقع والمساحة والأهداف المسطرة من أجلها مع تغيير طفيف وهي في طور الانجاز وجملة المبادئ التي جاء بها هي:

- إنشاء مركز إداري واستشاري.
- الأخذ بعين الاعتبار العوائق الطبيعية واستغلالها في عملية التهيئة.
- التركيز على العلاقة بين المراكز وتدعيمها بشبكة محاور رئيسية.
- التركيز على العلاقة بين هذه المراكز ووسط المدينة بتدعيم الطريق الوطني رقم 08 باتجاه الجزائر[1].
- ترتيب السكنات والمرافق وتوزيعها حسب المراكز والمحاور.

أما فيما يخص البرنامج المعتمد في هذا المخطط فيتمثل في:

اقتراح 1700 سكن اجتماعي على شكل سكنات جماعية، شبه جماعية، وفردية

كما تم اقتراح مدرسة ابتدائية ومركز صحي، وكذلك مسجد واكمالية ودار شباب بالإضافة إلى مركب رياضي جواري ومسبح. وأيضا ثانوية ومدرسة ابتدائية.

- مخطط شغل الأراضي حي الهضبة: يقع هذا المخطط وسط المدينة يتربع على مساحة مقدرة بـ 29 هكتار، وقد جاء هذا المخطط للحفاظ على النسيج العمراني (استعماري) الذي يعتبر جزء من تراث مدينة بوسعادة. ومن جملة المبادئ التي جاء بها هي:

- تحديد الإطار المبني وتحديد شبكتي المياه بنوعيها.
- إعطاء تصور مستقبلي يحدد الشكل الحضري للنسيج العمراني وينظم حقوق البناء واستعمال الأراضي.
- إعطاء الطرق والمحاور المهمة نفعا جديدا حتى تؤدي الدور المنوط به.
- الحفاظ على الطابع المعماري المحلي وضمان استمراريته.
- استغلال بعض البنايات التي تؤول إلى أملاك الدولة في بعض المرافق المهمة للمدينة بصفة عامة.
- تحسين الممرات وذلك بتهيئتها وتشجيع غرس الأشجار في الأماكن المحددة لها.
- توسيع شبكة الطرق.

(1) المرجع نفسه، ص 28،27

أما فيما يخص البرنامج المقترح فيتمثل في:

اقتراح 04 سكنات بالإضافة إلى اقتراح توسيع السكنات الفردية الموجودة[1].

ومنه حتى يكون هناك تحديد وتنظيم توسع النسيج الحالي للمدينة يجب:

- خلق مراكز ثانوية لتحقيق الضغط على المركز الرئيسي للمدينة.
- ضمان وسائل ربط انتقالية نحو المراكز الثانوية المقترحة.
- ضمان الاستمرارية بين مناطق التوسع والنسيج العمراني الموجود.

وبالتالي يجب هيكلة شبكة الطرق وإعادة تنظيمها بالإضافة إلى مختلف الشبكات القاعدية الأخرى بطريقة تساهم في تحقيق المبادئ السالف ذكرها.

ومنه يجب:

1- إعادة هيكلة وتهيئة المحاور الرئيسية المتمثلة في:

- الطريق الوطني رقم 26 الرابط بين مدينة بوسعادة وبسكرة من الجهة الشرقية والجلفة من الجهة الجنوبية الغربية وجعله مزدوجا انطلاقا من حدود النسيج العمراني للمدينة.
- الطريق الوطني رقم 08 المؤدى إلى الجزائر وجعله مزدوجا خاصة في الجهة الشمالية.
- الطريق الوطني رقم 89 المؤدى إلى سيدي عامر في الجهة الغربية.
- الطريق الولائي رقم 05 المؤدى إلى ولتام بالجهة الجنوبية الشرقية.

2- تدعيم الطرق الثانوية الموجودة خاصة الطريق السياحي وطريق الآليات الثقيلة الذي يشق جبل موبخيرة بالإضافة إلى تلك المؤدية إلى الأحياء المهمة، وخلق أخرى جديدة للتدعيم. تعمل على الربط بين أجزاء المدينة وخفض الضغط الممارس على الشبكة الحالية.

3- خلق حزام خارجي يحيط بالمدينة بالجهة الشمالية الغربية يربط الطريق الوطني رقم 46 المؤدي لبسكرة بالطريق الوطني رقم 08 المؤدي إلى الجزائر مباشرة دون المرور بوسط مدينة بوسعادة وذلك قصد تخفيف الضغط عليه. بالإضافة إلى حزام آخر بالجهة الغربية يربط الطريق الوطني رقم 08 المؤدى إلى الجزائر بالطريق الوطني رقم 46 المؤدى إلى الجلفة مخصص للآليات الثقيلة قصد تعويض ذلك الموجود نظرا لما شكله من خطورة.

[1] المرجع نفسه،ص 28.

4- اقتراح مجموعة من مفترقات الطرق لتوزيع وتنظيم الحركة والتركيز على تلك الواقعة على محاور الطرق الرئيسية عند مداخل المدينة.

5- أما فيما يخص حظيرة السكن بمجال الدراسة فهي كما يلي:

استغلال الجيوب الشاغرة داخل النسيج العمراني الموجود مع العلم أن كافة هذه الجيوب شملتها دراسات منجزة سواء تعلق الأمر بمخططات شغل الأراضي أو التعاونيات المنجزة أو التي هي في طور الانجاز بالإضافة إلى تلك المبرمجة.

بالإضافة إلى ذلك تم اقتراح سكنات خاصة بمناطق التوسع كان حسب النوع ، مع محاولة مزج وتجانس هذه الأنواع لإثراء وتحسين النوعية المعمارية للأحياء السكنية الخاصة التي سيتم اقتراحها.

6- تم اقتراح مجموعة من التجهيزات التي تلبي الاحتياجات السكانية وقد شملت مختلف القطاعات وجعلها همزة وصل وربط بين ماهو موجود وما سوف يقترح، كما تم اعتماد مرفق وطابع إقليمي يتمثل في حديقة تسلية من شأنها أن تعطي دفعا للنشاط السياحي بالمدينة، مع أن دورها في عملية تهيئتها هو جعلها همزة وصل وربط بين أجزاء النسيج العمراني

- اقتراح مساحات خضراء عبر مختلف نقاط النسيج الموجود وذلك بالموازاة مع اعتماد تلك المبرمجة في مخططات شغل الأراضي المنجزة. بالإضافة إلى اقتراح أخرى فمناطق التوسع، وتنظيم وتهيئة جنان بلقزاوي وشق به مسالك وربطه مع شبكة الطرق الموجودة والمسار السياحي المقترح، مع جمع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الموجودة داخل المحيط العمراني (غابات النخيل).
- بالإضافة إلى هذه العمليات نقترح معالجة العوائق الموجودة بالمجال كتحويل خطوط الكهرباء ذات الضغط المتوسط الموجود بالجهة الشمالية والغربية، وبناء حاجز حماية وادي ميطر ووادي بوسعادة.... إلخ.

- هذا فيما يتعلق بمركز البلدية، أما فيما يخص التجمع الثانوي المعذر ونظرا للوضعية الحالية لاستغلال الأراضي به وكونه محاطا من كل الجهات بالأراضي الفلاحية وبالتالي انعدام إمكانية التوسع، فإن عملية التهيئة به تقتصر على استغلال الفراغات البيئية الموجودة لتوقيع بنايات بها، مع تنظيم وهيكلة ماهو موجود وتوقيع مرافق جديدة في حدود الممكن، بالأخذ بعين الاعتبار تلك الموجود.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 53، 54 .

الخاتمـــــــة

خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح أن للجماعات المحلية دور كبير داخل الدولة ،و ذلك من خلال تحقيق التنمية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية و الحرص على ضمان راحة المواطن في جميع احتياجاته ،و ذلك بالحفاظ على النظام العام ،فنعتبر حقيقة الجماعات المحلية يمكن بها الارتقاء بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة الرخاء ،و يظهر ذلك جليا في الدور الذي تقوم به البلدية و الولاية في مختلف المجالات ، حيث نعتبرها ركيزة أساسية للنهوض بمجتمعها المحلي ، إلا أن هذه التنمية لا تتم بشكل متكامل في ظل وجود معوقات تحد من أعمالها ،و ذلك لعدم وجود إمكانيات متوفرة ،ووجود لوائح متعددة منظمة لشؤون الجماعات المحلية ،و كذا ضعف عملية التخطيط على المستوى المجالس المحلية المنتخبة .

و للنهوض بالتنمية المحلية وجب توفر بالدرجة الأولى نظام سياسي مستقر كون له تأثير عميق ومباشر على الجماعات المحلية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالنمو الاقتصادي المستديم

و العادل ووجود إدارة فعالة في المجتمع هي أكثر من ضرورية في أي دولة كانت دون أن ننسى التطور في التكنولوجيا، و التخطيط و الاستفادة منهم.

بعد عرض نتائج الدراسة التي خلصنا إليها يمكن القول:

فإن الجماعات المحلية في الجزائر تحتاج إلى استقلالية أكثر في تسيير شؤونها المحلية كما يجب و ضع قوانين و قواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية.

يجب أن تكون لها موارد مالية كافية حتى تقوم بمهامها و مواجهة أي تحدي يواجهها، ومنه تحقيق تنمية محلية فعلية.

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائ حسب عدد السكان	39
02	عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي حسب عدد السكان	43
03	التطور السكاني لبلدية بوسعادة	74

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ- الكتب

1- سمارة الزغبي، خالد ، تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية،(دراسة مقارنة المملكة المتحدة- فرنسا-يوغسلافيا- الأردن)، ط3، الأردن: مكتبة دار الثقافة،.1993

2- الطهراوي، هاني علي، القانون الإداري، عمان: دار الثقافة،2006.

3- الطهراوي، هاني علي، قانون الإدارة المحلية، الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا، ط1 عمان: دار الثقافة،2004.

4- القبيلات، حمدي، القانون الإداري، ط1، الاردن: دار وائل للنشر،2008.

5- الخلايلة، محمد علي، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الاردن- بريطانيا- فرنسا- مصر، دراسة تحليلية مقارنة،ط1، عمان: دار الثقافة،2009

6- بوضياف،عمار، الوجيز في القانون الإداري،ط2، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2007.

7- بوضياف ،عمار،شرح قانون البلدية، ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2012.

8- بن خرف الله ،الطاهر، النخبة المحلية في الجزائر، دراسة اجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين، الجزء الأول، النخبة المحلية في ظل نظام الحزب الواحد (1962-1989) الجزائر،2011.

9- بعلي، محمد الصغير، القانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع 2004.

10- قاسم جعفر، أنس ،أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر،ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1988.

11- قاسم جعفر ،محمد أنس ، ديمقراطية الإدارة المحلية والاشتراكية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .

12- زويلف ،حسن، التنمية الإدارية و الدول النامية، الأردن: دار محمد لاوي،1993.

13- زغدود، علي، نظام الأحزاب السياسية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

14- مسعد الفاروق ،حمودة، ، التنمية والمجتمع"مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية"،مصر: المكتب الجامعي الحديث،2001.

15- طاشمة، بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب"قضايا و إشكاليات"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011.

16- كامل محمد، سميرة، التخطيط من أجل التنمية، مصر: المكتب الجامعي، 1996.

17- لباد، ناصر، القانون الإداري، التنظيم الإداري، الجزء الأول، ط3، الجزائر.

18- موريس ،نخلة، الوسيط في شرح قانون البلديات، ط1، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،1998.

19- سعودي ،محمد العربي،المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر- الولاية- البلدية 1516- 1962، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

20- عبد الحميد، عبد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية،مصر: الدار الجامعية،2001.

21- عبيد لخضر، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

22- محمـد عبـد القـادر، عطيـة عبـد القـادر، اتجاهـات حديثـة في التنميـة، مصـر: الـدار الجامعية،2000.

23- عوابـدي، عمـار، القـانون الإداري، الجـزء الأول: النظـام الإداري،ط3، الجزائـر: ديـوان المطبوعات الجامعية،2005.

24- خالد ،علام أحمد ، شعبان عبد العظيم عبد الغني، العمران و الحكم لمحلي في مصر، مصر: مكتبة الانجلو المصرية،2000.

25- فراج ،عز الدين، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي و تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي، مصر: دار الفكر العربي،1986.

26- مصطفى ،خاطر أحمد ، تنمية المجتمعات المحلية- الاتجاهات المعاصرة- الاستراتيجيات، بحوث العمل و تشخيص المجتمع، مصر: المكتب الجامعي الجديد،.2005

27- محمـد، غنـيم عثمـان ، مقدمـة في التخطـيط التنمـوي والإقليمـي،ط1،عمـان: دار صفاء،2009.

ب-المذكرات و الأطروحات الجامعية

1- بدة ، عيسى، مالية البلدية و انعكاساتها على التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية عين الريش و ولاية المسيلة(2001-2007)، رسالة ماجستير، جامعة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم علوم التسيير،2007-2008.

2- بلخير، محمد، التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع،2004-2005.

3- جعفري، عبد الرزاق، التنمية المحلية في ظل الاصلاحات السياسية والاقتصادية، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 1988-2000، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جوان،2002.

4- ونية رابح، أشرف رضا، معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، معهد علم الاجتماع1998-1999.

5- مزياني، فريدة، المجالس الشعبية المحلية في ظل التعددية السياسية في التشريع الجزائري أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق،2005.

6- معاوي ،وفاء، الحكم المحلي الرشيد، آلية التنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير،جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2009-2010.

7- مشري، محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حالة ولاية تبسة)،

رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم علوم التسيير و العلوم التجارية،2008-2009.

8- ساكري، الصالح، المعوقات التنظيمية و أثرها على فعالية الجماعات المحلية، دراسة ميدانية في ولاية باتنة، ثلاث بلديات(باتنة-قسديس- عين التوتة))، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الاسلامية، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا 2007-2008.

9- سويقات، عبد الرزاق، اصلاح النظام الانتخابي لترسيخ الحكم في الجزائر، رسالة ماجستير جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2009-2010.

10- عبد اللاوي، عبد السلام، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، دراسة لولايتي المسيلة و برج بوعريريج، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية2010-2011.

11- عبد القادر، حسين، الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية، رسالة ماجستير جامعة تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2011-2012.

12- عكوشي، عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع،2004-2005.

13- فلاح ،أمينة، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في أفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

14- ريملاوي ،سفيان، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، بلدية الجزائر الوسطى، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ماي 2010.

15- ركاش، جهيدة، إشكالية العلاقات بين إدارة التنمية و التنمية الإدارية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

16- صوالحي، ليلى، دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير أداة الإدارة المحلية، دراسة حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

17- عزيز ،محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق 2009-2010.

18- شريف، عمر، استخدام الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2006-2007.

19- شريفي، أحمد، دور الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية،2009-2010.

20- خنفري ،خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر- واقع و آفاق- أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2010-2011.

- يوميات ابراهيم، سعودي هجيرة، تحليل ظاهرة التمايز العمراني و الاجتماعي للأحياء السكنية الناجمة عن التوسع العشوائي، دراسة حالة مدينة بوسعادة بالجزائر، المعهد العربي لإنماء المدن،2013/04/10.

- صولة، عبد الحكيم، دراسة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بوسعادة، مكتب الدراسات و الانجازات في التعمير، ديسمبر 2011.

ج- الملتقيات

1- بن اسماعين، حياة ، السبتي، وسيلة ،" التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصادات الدول النامية "، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثارها على اقتصادات المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة بسكرة ، 22.21 نوفمبر 2006 .

2- ناجي ،عبد النور ، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة" ، ورقة مقدمة : إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات ، جامعة الشلف ، 17.16 ديسمبر 2008 .

3- رحماني، موسى ، السبتي ،وسيلة ، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية" ، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، جامعة باتنة.

د- الحلقات الدراسية

1- بدال، غنية ، حلقة دراسية حول التخطيط البلدي والتنمية المحلية ، دراسة حالة بلدية الشلف ، المدرسة الوطنية للإدارة ، فرع إدارة محلية 2005-2006 .

2- بن موسى ،رضوان ، حلقة دراسية حول المخططات البلدية للتنمية ، المدرسة الوطنية للإدارة ، فرع إدارة محلية ، 2005-2006 .

3- المدرسة الوطنية للإدارة ، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية ، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة ، فرع ادارة محلية ، 2005-2006 .

4- المدرسة الوطنية للإدارة ، البلدية مهام وصلاحيات ، واقع وآفاق ، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة ، فرع إدارة محلية 1998-1999 .

5- مدكور، زينب ، حلقة دراسية حول الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، المدرسة الوطنية للإدارة ، فرع ميزانية ، 2005-2006 .

هـ- القوانين

- القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21 فبراير2012 المتعلق بالولاية.

- القانون العضوي رقم03/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يحدد كيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة.

- القانون العضوي رقم01/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بنظام الانتخابات.

- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

و- المجلات والأبحاث

1- بن شعيب، نصر الدين، مصطفى شريف،"الجماعات الإقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، عدد10، 2012.

2- مزياني، فريدة، "دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة، عدد06، 2009.

3- مرغاد ،لخضر،" الايرادات العامة للجماعات المحلية"، مجلة العلوم الانسانية، عدد04، فيفري 2005.

4- عولمي، بسمة،"تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد4.

5- زرمان ،كريم ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي" 2001-2002 أبحاث اقتصادية وإدارية ، عدد 07 ، جوان 2010 .

6- موفق، عبد القادر ،" الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر" ، أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة ، عدد 02 ، ديسمبر 2012.

7- نوييات ، إبراهيم ، سعودي، هجيرة ، تحليل ظاهرة التمايز العمراني والاجتماعي للأحياء السكنية الناجمة عن التوسع العشوائي ، دراسة حالة مدينة بوسعادة بالجزائر ، المعهد العربي لإنماء المدن 2003/04/10 .

8- صولة ،عبد الحكيم ، دراسة مراجعة مخطط توجيهي لتهيئة والتعمير ، بلدية بوسعادة ، مكتب الدراسات والانجازات في التعمير ، ديسمبر 2011 .

ز- مقالات على شبكة الانترنيت

1- الحنفي ،محمد ، هل يمكن اعتبار الجماعات المحلية ادوات تنموية ، الموقع

www.ahwar.org/debat/show_art.asp? Aid=20409.

2- ناجي، عبد النور ، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة ، (تجربة البلديات الجزائرية

من موقعwww.bouhania.com/news/php?action=view/id=53

3- نشأة مدينة بوسعادة وتطور نسيجها العمراني من موقع www.startimes.com

4- لمحة تاريخية عن منطقة بوسعادة من موقع www.wikipedia.org/wiki/boussada

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- Youssef Nacib, Cultures oasis Boussaâda : essai d'histoire sociale, 1986.

2- European Union, Cohesion policy support for local development: best practice and future policy options, april 2010.

3- Decentralization, local development and social cohesion: analytical review, may 2009.

4- Organization for economic cooperation and development, financing local development, December 2007.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار العام للجماعات المحلية و التنمية المحلية

المبحث الأول: تعريف الجماعات المحلية..... 6

المطلب الأول: – تعريف الجماعات المحلية..... 6

المطلب الثاني : – نشأة وتطور الجماعات المحلية..... 9

المطلب الثالث :– أهداف ووظائف الجماعات المحلية..... 14

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية..... 17

المطلب الأول: – تعريف التنمية..... 17

المطلب الثاني : – تعريف التنمية المحلية..... 21

المطلب الثالث :– مرتكزات التنمية المحلية..... 24

الفصل الثاني: مسؤولية الجماعات المحلية اتجاه التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: نظام الجماعات المحلية في الجزائر..... 32

المطلب الأول: – نشأة وتطور الجماعات المحلية في الجزائر..... 32

المطلب الثاني : – الولاية في الجزائر..... 36

المطلب الثالث :– البلدية في الجزائر..... 41

المبحث الثاني: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في التنمية المحلية..... 47

المطلب الأول: – وسائل تحقيق التنمية المحلية..... 53

المطلب الثاني : – دور الولاية في مجال التنمية المحلية..... 53

المطلب الثالث :– دور البلدية في مجال التنمية المحلية..... 55

المبحث الثالث: معوقات وعوامل نجاح التنمية المحلية..... **57**

المطلب الأول: – معوقات التنمية المحلية..... 59

المطلب الثاني : – عوامل نجاح التنمية المحلية..... 63

الفصل الثالث: التنمية المحلية ببلدية بوسعادة

المبحث الأول: تعريف بلدية بوسعادة..... 70

المطلب الأول: – لمحة تاريخية عن بلدية بوسعادة..... 70

المطلب الثاني : – إمكانيات بلدية بوسعادة..... 74

المبحث الثاني: آفاق التنمية المحلية ببلدية بوسعادة..... 79

المطلب الأول: – المشاكل المطروحة على مستوى البلدية..... 79

المطلب الثاني : – آفاق التنمية المحلية بالبلدية..... 82

خاتمة 94

قائمة المراجع..... 96

فهرس الجداول..... 107

فهرس المحتويات..... 109